

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

السنة الثانية ماستر
تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

محاضرات مقياس
"الثورات المحلية"

أة/ بعارسية صباح

السنة الجامعية
2023-2022

أولا: أوضاع الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 18م

أة/ بعارسية صباح

الأوضاع السياسية:

استكملت الجزائر استقلالها سنة 1792م باسترجاع وهران من الإسبان، بعد صراع دام حوالي ثلاثة قرون. وكانت الجزائر تُحكم بنظام من نوع خاص، أهم ميزات أنه كان يجمع بين الصبغة المدنية (تمثلت في لجوء الداى للعلماء لحل المشاكل العويصة (دور استشاري)) والصبغة العسكرية (تمثلت في الديوان الذي كان يعين الداى أو يعزله). وكان حكما جماعيا شوريا في القمة، وفرديا مطلقا في القاعدة (البايات وأعوانهم والقياد والمشايخ). والباي مسؤول عن استتباب الأمن في بايلكه، وإبقاء السكان في حالة خضوع واطاعة. فكان يُرَجِّل بعض العائلات ويشتت قبائل بأكملها، ليضمن الهدوء ويتجنب الثورات. وكان الداى يرسل له سنويا حامية من العساكر لإخماد الفتن.

وقد ميز نظام الحكم كثرة تعاقب الحكام وتمردات داخل الجيش. فباستثناء فترة البايبربايات (1519-1587م) وفترة الباشوات (1587-1659م)، فإن أغلب حكام الجزائر انتهت فترات حكمهم بالاغتيال أو الإعدام أو العزل، خاصة منذ أواخر القرن 18م. فقد اغتيل ستة دايات من أصل ثمانية (الداى مصطفى (1805م)، الداى أحمد (1808م)، الداى علي الغسال (1809م)، الداى محمد (1814م) والداى عمر آغا (1817م)). حتى البايلاكات عرفت عمليات العزل والإعدام، إذ كثير من البايات لم تتجاوز فترة حكمهم بضعة شهور، فمثلا بايلك الشرق، وهو من أهم البايلك تعاقب على حكمه 17 بايا بعد مقتل صالح باي (1792م)، أُعدم أغلبهم على يد الحامية العثمانية بأمر من الداى. وصاحب هذا حدوث اضطرابات وتمردات في الجيش.

وقد تعززت القيادات المحلية في القرن 12هـ/18م، والدليل تغيير ميزان القوى داخل الديوان؛ لقد أصبح النفوذ الحقيقي بيد الأشخاص الذين كانوا باتصال دائم مع الداخل؛ كأغا العرب قائد الجنود غير الأتراك، وخوجة الخيل المكلف باستخلاص الأعشار عينا، وبالتالي التموين. تصاعد نفوذ باي قسنطينة وباي الغرب على مستوى القطر كله، إلى حد أن المواجهات التي كانت تقع بين الأول وباي تونس، وبين الثاني وسلطان المغرب الأقصى تشبه في دوافعها ونتائجها الحروب الصنهاجية شرقا أو الزناتية غربا. وذلك راجع إلى مستوى الاستقلال الفعلي الذي أصبح يتمتع به كل باي بالنسبة للداى الذي كان له حق النظر في شؤونهما.

كما لم يتحكم الباى في دواخل البلاد إلا جزئيا، وهذا منذ القرن 17م، حسب ما جاء في مصادر محلية وبناء على المعلومات التي دونها العياشي (1628-1679م) في "رحلته" فإن المد العثماني وصل عسكريا لبسكرة وروحيا لورقلة، إذ سمع العياشي إمام هذه البلدة يدعو في خطبة الجمعة للسلطان الخاقان

محمد بن إبراهيم بن مراد (1648-1687م). ويظهر من "الرحلة" أن أجزاء كبيرة من البلاد كانت مستقلة لا تخضع للحكام العثمانيين، بل كانت تحت تصرف أمراء محليين.

الأوضاع الاقتصادية:

إن أسلوب الحياة وشروط المناخ وطبيعة التضاريس في الجزائر أدت إلى اقتصاد مغلق، ضئيل المردود وقليل الإنتاج، وأصبح في مطلع القرن 19م لا يتعدى تلبية سد حاجيات السكان وإمداد البايك ببعض المحاصيل، يستهلك جزء منها في المدن، ويُصدر جزء آخر للخارج مقابل استيراد المواد المصنعة من أوروبا.

وكان الاضطراب والفوضى، نتيجة الصراع على الحكم للتمكن من جمع الأموال وتناحر القبائل لأتفه الأسباب، عرّض المحاصيل والمواشي للضياع، وقضى على خيرة أبناء المجتمع المشكلين لليد العاملة. وعملت السلطة السياسية بذلك، دون وعي منها، على تجميد عمليات الإنتاج. ضف لهذا عدم الاهتمام بالشؤون الاقتصادية، فكانت الزراعة تنمو طبيعياً دون الاستفادة من التجديد والتطور، وكانت التجارة الخارجية في الشمال من اختصاص اليهود الأوربيين، أما الصناعة فكانت تقليدية بدائية، لم تعرف التطور بسبب الانغلاق على النفس الناتج عن العداوات الأوروبية المستمرة.

ونتيجة لهذا الوضع غابت التنمية الاقتصادية، فأموال الضرائب كانت تُدفع كمرتبات للجيش. كما عرفت الزراعة تدهوراً من جهة ثانية بفعل الكوارث الطبيعية (جراد، جفاف...). وأمام تمادي الحكام في سياستهم هذه، انفلت الأمر منهم، وازدادت الأوضاع سوءاً وحركية السكان ضعفاً وحالة الجيش تدهوراً، خاصة مع انتهاج أواخر الدايات (بابا حسان (1791-1798م) والداي مصطفى باشا (1798-1805م) لأسلوب جديد في التعاملات التجارية، يركز على تصدير أكبر قدر من المحاصيل الزراعية للخارج عن طريق الشركات الأوروبية والمحتكرين اليهود، ما أحدث اضطرابات خطيرة بعد معاناة السكان من قلة كميات القمح، وهي الغذاء الأساسي لهم.

وكانت التجارة بنوعيتها؛ الداخلية والخارجية، تحتل مكانة مرموقة، وكانت من أهم عناصر الثروة في البلاد، لكن جزءاً هاماً منها كان بين أيدي الأجانب يعبثون به كما شاءوا ويستغلونه لتطويع بلدانهم. كما أن الجزء الآخر كان لا يحظى بالعناية اللازمة لينمو ويتطور. كما أن استبدال الشيوخ، إلى جانب الغلو في فرض الضرائب، من الأسباب الرئيسية لقيام التمردات التي أدت إلى انهيار التجارة الخارجية بصفة خاصة، لأنها شلّت السواعد المنتجة أو قضت عليها، كما قضت على الزرع في طريقها وأضعفت قوة الاستهلاك في البلاد.

كما كان أمناء الحرف ألزموا الصناع بدفع الضرائب، لأن كل نقابة مهنية كانت ملزمة بتزويد السلطة الحاكمة بمبالغ مالية تحدد مسبقاً، بدون اعتبار لنسبة الأرباح ومبلغ الفائدة. كما كان كل دكان، بغض النظر عن إمكانياته، مُطالب بتسديد ضريبة شهرية لا تقل في أي حال من الأحوال عن 30 سنتيماً، وأحياناً كان يفرض على الصناع تزويد البايك بالمواد المصنعة بدون مقابل، مثل حداثي مليانة

الذين كانوا مطالبين بإمداد الأوجاق بما يحتاجه من أسلحة وسروج وأجمة مجانية، نظير السماح لهم بمزاولة مهنتهم وبيع منتوجاتهم.

لهذا كان الاقتصاد الجزائري في بداية القرن 19م يعبر أزمة حادة، تضاعف تأثيرها بتوالي سنين القحط والجفاف الذي عم مختلف مناطق البلاد. والأزمات الزراعية الدورية ليست جديدة، ولكنها تراكبت في هذه الفترة مع أزمة ذات جذور أعمق ممثلة في البنية الإنتاجية والهيكلية التسويقية للإنتاج. حدث هذا في الوقت الذي سجل فيه ظهور بدايات للرأسمال "الوطني"، مما أدى إلى ظهور توترات واختلالات في الحركة الاقتصادية التي لا تزال تحكمها قوانين الاقتصاد المعاشي، التي أصبحت غير ملائمة للوضعية الاقتصادية الجديدة التي بدأت ترسم في الأفق كنتيجة من نتائج الانفتاح المحدود في اتجاه الرأسمالية. وسيشكل هذا العنصر عاملاً من عوامل الضغط القوية على الحركة الاقتصادية في البلاد، خاصة بعد سنة 1814م.

الأوضاع الاجتماعية:

انقسم سكان المدن إلى مجموعات طائفية وحرفية، في أعلى السلم الاجتماعي نجد الأقلية العثمانية (التركية)، ثم الكراغلة ثم الحضر (البلدية) بما فيهم الأندلسيين والأشراف، ثم البرانية (البساكرة، الجيجليون، الأغواطيون، الميزابيون، القبائل، الوصفان (الزنج)) واليهود والدخلاء (التجار والقناصل ورجال البعثات الدينية والإرساليات التبشيرية والأسرى المسيحيين). أما الريف فوجد فيه المتعاملون مع السلطة الحاكمة من عشائر المخزن، والخاضعين لرجال البايك، وهم قبائل الرعية، والمتحالفين (الأحلاف) أو الممتنعين عن نفوذ البايك، وهم بقية السكان الموجودين في المناطق الجبلية أو النائية. وتسببت سياسة العثمانيين في تهيش الجزائريين، ففسد النظام وانعزل عن المجتمع. كما عمل الحكام على سياسة التفرقة وإثارة دواعي التنافس بين الأسر ورؤساء القبائل والعشائر في الريف، أما في المدن فكان هذا حضري وهذا بدوي، وهذا براني وهذا تركي، وهذا عربي... وهي سياسة انتهجها الحكام اتقاء لشر الثورات والعصيان.

فقد ذكر أحمد باي الشرق (1826-1837م) في "مذكراته" أن "الحرب هي عادة الأعراب، وإن الذي يريد حكمهم يتحتم عليه إبقاؤها بينهم، والتحريض على المنافسات بين القبائل المختلفة الأصول والأجناس. أما عن أوضاع السلم، فإنها تقارب بين العرب وتوحدتهم حول غرض واحد. وهذه حالة لا ينبغي أن يطمئن إليها من كان يريد السيطرة عليهم"، إذ قد تأتي ظروف يتحد فيها هؤلاء الرجال كالإخوة ويجدون أنفسهم منظمين للقيام بالثورة. وعلى العكس فإذا وجدت الحرب أو العداوات بينهم، فإن من يريد حكمهم يكون دائماً متأكداً من إيجاد الأنصار. ولا شك أن الحروب بين القبائل تساهم في تخريب البلاد وتعطيل النمو الاقتصادي. وكان الولاة يدركون ذلك لكنهم كانوا في حاجة لتلك المنافسات بين الأعراس.

وهذا التخوف من السكان هو الذي حال دون اندماج "الأتراك" في المجتمع الجزائري، وأدى لابتعاد الناس عنهم معتبرين إياهم أجنب، حاقدين عليهم لما فرضوه من ضرائب.

كما تضاعف سكان المدن وتناقص سكان الأرياف منذ أواخر القرن 18م، ما تسبب في ضعف قوة الأوجاق وتناقص البحارة والحرفيين والصناع، وافتقار الأرياف لليد العاملة في الفلاحة. ومرد ذلك لسوء الحالة الصحية بسبب انتقال الأمراض من الجوار وعن طريق البحر، فانتقل للجزائر وباء الكوليرا والتيفوس والجذري والطاعون والدمل والسل. وانتقلت هذه الأمراض عن طريق توافد التجار والبحارة والحجاج والطلبة من المشرق.

كما تعرضت الجزائر لأمراض وأوبئة دوريا، أحدثت خسائر مهولة. وكان السكان ينسبون هذه الظواهر المريعة إلى مرض الطاعون الذي وقفت السلطات المحلية عاجزة أمامه، لا تقوى على اتخاذ أي تدابير وقائية بسبب اختلاف بين رجال الدين، فيما يتعلق بمعاملة المصابين ومعالجتهم. فمنهم من يدعو إلى الاحتراز "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة..." (سورة البقرة، الآية 195)، ومنهم من يدعو إلى التوكل على الله وعدم الاحتراز "قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا..." (سورة التوبة، الآية 51).

وكانت هذه الأوبئة الدورية تتكرر كل 10 أو 15 سنة، وأحيانا كانت تستمر لبضع سنوات كما حدث طيلة أعوام 1784-1798م. كما عرفت الجزائر وباء الطاعون سنة 1793م، وآخر سنة 1799م، وكان آخر وباء اجتاح البلاد سنة 1816م، ولم يختف إلا سنة 1822م.

كما أن المجاعة والجراد أصابا الجزائر، كان ينتج عنها ارتفاع الأسعار في كامل البلاد حتى بلغ ثمن الصاع من القمح، في إحداها، 15 فرنكا (كان قبل الجائحة لا يزيد عن الفرنك الواحد)، وأكل الكثير من الجزائريين الميتة. هذه الكوارث أدت لنقصان في الإنتاج وتقهر لمختلف النشاطات، الأمر الذي أثر على التجارة الخارجية. وهذه الكوارث الطبيعية أفقرت الأغنياء وزادت في عذاب الفقراء. وكان تدهور الأوضاع الصحية، إضافة للكوارث الطبيعية (زلازل، فيضانات، جفاف...) وانعدام سياسة صحية، كل هذا كان يُشعر فئة الفلاحين بالغبين والجور والظلم مقابل رفاهية العنصر العثماني، وأنها (فئة الفلاحين) من الدرجة الثانية، مهمتها دفع الضرائب المتزايدة التي أثقلت كاهلها.

وسبب ذلك أن البايك لم يستطع التحكم في احتياطي الحبوب، ما اضطر السلطة استيراد كميات ضخمة من الحبوب بأثمان مرتفعة من موانئ البحر الأسود أثناء مجاعة عامي 1805م و1809م، وهذا لتواطؤ الحكام مع التجار الأجانب نظير نيلهم الهدايا والترضيات. إن الأزمة الديموغرافية لم تكن أزمة عرضية وإنما كانت إحدى عناصر الضعف الرئيسية الكامنة في المجتمع الجزائري.

كما انقاد كثير من الجزائريين للشعوذة، وصاروا يؤمنون بالخرافات التي نشرها رجال الطرق الصوفية باسم الدين. لم تحارب السلطات هذه الأوضاع، فاستفحل أمرها وصارت مبعثا للقلق والفوضى. كذلك رجال الدين لم يستغلوا مكانتهم للقضاء على الشعوذة، والمرأة كانت عضوا غير فعالا في

المجتمع. كما غاب عن الجزائر التمدن، إذ لم يعرف الجزائريون المطبعة، وكانت الفنون الميكانيكية والمهن الحرة من اختصاص اليهود.

المصدر والمراجع:

بلحميسي مولاي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الطبعة 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

بوجلال قدور: مظاهر التقارب والقطيعة بين العلماء والسلطة العثمانية في بايلك الغرب فترة الدايات 1671-1830م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: دحو فغورور، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، 2016-2017.

الزبيري العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830، الطبعة 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

الجيلالي عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام، جزء 4، طبعة 8، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

سعيدوني ناصر الدين وبوعبدلي المهدي: الجزائر في التاريخ: العهد الرابع: العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة- المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

العروي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الطبعة 2، الدار البيضاء، المغرب- بيروت، لبنان، 2009.

قنان جمال: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

Emerit Marcel: "Les mémoires d'Ahmed bey dernier bey de Constantine", in Revue Africaine, 1^{er} et 2^{ème} trimestre 1949, tome 93, A.Jourdin, Libraire-Editeur, Alger.

ثانيا: أسباب الثورات

أة/ بعارسية صباح

تميزت سياسة الحكام العثمانيين في الفترة الأولى (القرن 16م والنصف الأول من القرن 17م) بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للسكان، والاكتفاء بالتعامل مع شيوخهم ومرابطيهم الذين كانوا الصلة بين الحكام والسكان، ونابوا عنهم في تقديم المطالب المخزنية والضرائب المتنوعة، مقابل نيلهم العطايا والترضيات. ومرد ذلك إلى اعتماد السلطة الحاكمة لسد حاجاتها على ما كان يوفره الغزو البحري من مداخيل (غنائم، أتاوات...). لكن منذ أواخر القرن 17م، جَدَّ الحكام في مد نفوذ البايلك للداخل، محاولة منه لإخضاع القبائل الممتنعة عنه والتي كانت تهيمن على القبائل الحليفة للسلطة، معتمدين في ذلك على القوة، دون مراعاة لظروف السكان، متجاهلين رأي الشيوخ والمرابطين، ما تسبب في حدوث العصيانات والتمردات والانقراضات.

ويمكن تعداد أسباب الثورات المحلية فيما يلي:

تراجع الانتعاش الاقتصادي في القرن 18م:

بلغ النشاط البحري الجزائري أوجه في منتصف القرن 17م، وأصبح يتحكم في أوضاع البلاد ويقوم عليه النشاط الاقتصادي للسكان، وغدت مغام هذا النشاط وما يتصل به من أسرى وأتاوات مصادر رزق لأغلب سكان المدن الساحلية، فضعفت الدوافع الروحية (الجهاد)، وغلب على النشاط البحري الطابع السياسي والاقتصادي الذي يعتمد على مبدأ الربح المادي. ومنذ أواخر القرن 17م تعرض النشاط البحري للضعف والانكماش، وهذا ما أكدته القنصل لومير M.Lemaire في رسالة مؤرخة في 7 فبراير 1734م، ذكر أن الجزائر لم يكن حظها جيدا مع القرصنة، فبدأ السكان يجوعون، ما يمكن أن يؤدي إلى بعض الاضطرابات.

وتزايد ضعف النشاط البحري حتى تلاشت القوة البحرية الجزائرية في مطلع الربع الأول من القرن 19م، نتيجة التقدم الصناعي والمهارة الفنية التي اكتسبتها الأساطيل الأوروبية، في مقابل الجمود الاقتصادي والانحيار الديموغرافي الذي عاشته الجزائر آخر عهد الدايات. وهذا رغم الانتعاش الذي عرفته البحرية الجزائرية أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م، وذلك بفضل انشغال أوروبا بأحداث الثورة الفرنسية ثم الحروب النابليونية (1789-1815م). لكن حملة اللورد إيكسموث (1816م) وضعت حدا لهذا الانتعاش، حيث أحرقت أغلب السفن ودُمر جزء من ميناء الجزائر وقتل 1500 من ساكنة الجزائر وأطلق سراح جميع الأسرى.

إن تقلص النشاط باستمرار طوال القرن 18م، يعود لأسباب عدة، منها:

أولاً: أن السفن التجارية عادت تحظى بحماية قوية فلم يعد من السهل التعرض لها ولا الاستيلاء عليها.

ثانياً: أن القرصنة الأوروبية ازدهرت بدورها فحصل تكافؤ بين الطرفين، وأصبحت المفاوضات بين الجزائر والدول الأخرى تدور حول تبادل الأسرى أكثر مما تدور حول الافتداء كما كان سابقاً. وكان واضحاً أن عهد القرصنة قد أشرف على الانتهاء، ومع ذلك تشبث بها حكام الجزائر أكثر من جيرانهم. والسبب هو أن التجارة لم تتطور بما فيه الكفاية لكي تعوض فوائدها عن تقلص مداخيل الغزو البحري، ولم تعرف رسوم الجمر ك ولا حقوق الاحتكار أي نمو، كما لم تكن البلاد تنتج ما يُسوّق في الخارج باستثناء القمح الذي كان الجنوب الأوروبي يحتاج إليه في أغلب المواسم. لهذه الأسباب انخفضت موارد المدينة وطفق سكانها يهجرونها تدريجياً.

وبعد تناقص الإنتاج وانقطاع غنائم البحر، سجل الميزان التجاري عجزاً مزمناً منذ القرن 18م، ومع بداية القرن 19م شكل مظهر من مظاهر انهيار الاقتصاد الجزائري. ويعود هذا الاختلال في الميزان التجاري إلى ارتفاع أثمان المواد المصنعة والمستوردة أغلبها من أوروبا، وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تشكل النسبة الكبرى من الصادرات الجزائرية، وإلى تحكم التجار اليهود والوكالات التجارية الأوروبية في أسعار وأسواق ومصادر المواد الأولية الجزائرية. في وقت انصرف فيه المزارعون والرعاة والصناع والحرفيون الجزائريون عن الإنتاج الوفير، واكتفوا بما يلبي حاجتهم ويسد استهلاكهم، نظراً لنظام الاحتكار وطرق تحصيل الضرائب وتصرفات الحكام.

إن تناقص موارد القرصنة وانحصار التجارة الخارجية بفعل الاحتكارات الأجنبية، جعل أصحاب الامتيازات من رجال الحكم وحلفائهم يتوجهون إلى الأرض يستمدون منها ثروتهم، إما مباشرة، وإما بواسطة ما يفرضونه على أصحابها دافعي الضرائب.

وفرضت القيادة العسكرية مزيداً من الضرائب على السكان الذين أرهقتهم واضطرتهم للعصيان والتمرد. والسياسة الضريبية التي اتبعتها حكام الجزائر كانت من الأسباب الداخلية للثورات. إذ كانت عمليات الجباية لا تتم إلا بواسطة الحملات العسكرية، وكان تأثير ذلك سلبياً على الحياة الاقتصادية للجزائريين، فقد أصيبت بالركود والإفلاس. وتكاد المصادر التاريخية وتقارير القناصل وملاحظات الرحالين وزفرات شعراء الملحون تُجمع على أن الحياة أصبحت لا تطاق بسبب السياسة المتبعة.

ويؤكد هذا الزهار (1872م) عندما ذكر أن خلفاء البايات يخرجون ومعهم الأمحال في الربيع لاستخلاص الخراج والزكاة والأعشار، و"كانت الجباية على المنهج الشرعي، لكن الأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال المسلمين. وما وقع هذا حتى صار الناس فجارا والأمرء ظالمين". (الزهار: مذكرات، ص 35).

غياب الاستقرار السياسي الذي شهده القرن 18م (الأوضاع السياسية المتعفنة):

من الأسباب الداخلية الاستبداد الذي كان من أبرز سمات المظهر العسكري للوجود العثماني بالجزائر. والنظام السياسي العام كان نظاما جمهوريا عسكريا مغلقا، لكن انتقال السلطة من حاكم لآخر كان يتم بالعنف وأحيانا بوحشية قليلة النظير. ورغم ما كان يمثله عهد الدايات (1671-1830م) من القوة في المجال الخارجي إلا أن الأوضاع الداخلية لم تكن على ما يرام، وكانت القلاقل طابعا ميّز هذا العهد، وذلك لتحكم العسكر واحتكارهم للسلطة وتناحرهم على الحكم والسيطرة. وكان الجزائريون على الهامش يتفرجون على الأحداث والاعتقالات المتكررة في صفوف الدايات والجنود "الأتراك"، وانجر عن هذا فشو الفتن والاضطرابات المحلية خاصة بين سكان العاصمة. وكان عجز "الأتراك" الحاكمين على الذوبان في العنصر المحلي واندماجهم فيه، صورهم للناس على أنهم أجانب غرباء على البلاد. فقد كان لفقدان حكام الجزائر لقاعدة شعبية تساندتهم أن انطبعت نظرتهم تجاه السكان بالحيطة والحذر، والخوف من انفلات السلطة منهم، فاقترصت كل المناصب العليا على فئة "الأتراك".

وبرز عدم الاستقرار السياسي في توالى الحكام وفي نهايتهم، فبعد مصطفى باشا حكم خمسة دايات قتلوا كلهم على يد العساكر، الأمر الذي أثر على الوضع الداخلي. إضافة لظلم البايات، فاشتكى الناس للباشا، لكن هذا لم يعد يتحكم في أجهزة السلطة. وتتجلى الفوضى السياسية في كثرة تعاقب الحكام الذين تميز جلهم بالضعف وعدم الكفاءة، خاصة بعد أن أصبحت المناصب تباع وتشتري، ما أثر سلبا على الوضع الداخلي للبلاد، فعاث البايات فسادا بين الناس وشاع ظلمهم للسكان. وهو أسلوب جائر يؤدي إلى إنزال الناس إلى آخر دركة من دركات البؤس، أو إلى حمله على إشعال الثورات.

وأكبر التجاوزات التي وقعت هو إعطاء منصب الباي لأشخاص بلا مروءة ولا كفاءة، من ذلك باي الغرب مصطفى (لم يذكر حمدان خوجة تاريخ حكمه)، وكان حظيا للخنزاجي، ومن صنائعه، وللحصول على المنصب كان قد وعد بتقديم مبالغ ضخمة من المال. ولم يكن للباي أي علاقة مع المشايخ، ولم تكن له أي معرفة بتلك المقاطعة، وميزته الوحيدة كانت نهب الناس وإرسال أسلابه لمجيره. فغضب الناس وثار درغاوي (كذا) " (دراوة) (حمدان خوجة: مذكرات، ص 168). فانشغل السكان بالبحث عن أضمن طريق للتخلص من سيطرة هذا الحكم، وظهرت محاولة التخلص من حكم "الأتراك" الطاغي في شكل تمردات وثورات هنا وهناك.

لقد ضعفت السلطة العثمانية إلى حد أنها أصبحت اسما بدون مسمى، لم تعد سوى غلاف لنفوذ مقتسم اقتساما غير متكافئ، ولم تنته إلا على يد غزاة أجانب.

التنافس الفرنسي الإنكليزي للحصول على الامتيازات بالجزائر:

من الأسباب الخارجية للثورات المحلية التنافس الأوروبي للحصول على مزيد من الامتيازات داخل الإيالة، والعمل من جهة أخرى على إضعاف سلطة الدايات، والنهب الذي مارسه بعض الدول الأوروبية على السكان. كانت فرنسا تحظى بامتيازات بالشرق الجزائري منذ أن تنازل لها خير الدين بربروسا

(1519-1534م) سنة 1520م، في عهد فرانسوا الأول (1515-1547م). كان الغرض منها في البداية السماح للتجار الفرنسيين باستغلال نقطة واحدة من ساحل الجزائر لصيد المرجان، ووقع الاختيار على ما سمي بحصن فرنسا (هو أول حصن يقيمه التجار الفرنسيون على ساحل شمال أفريقيا بموافقة الباييرباي بربروسا) على بعد كيلومترات فقط غرب القالة. لكن المجهودات الأولى لم تسفر عن نتيجة، إلى أن أبرم اتفاق آخر سنة 1694م، وأصبح عدد المؤسسات خمس، مقابل إتاوة سنوية قدرها 60 ألف فرنك، 20 منها للسلطات المحلية والباقي للخزينة المركزية. وفي سنة 1741م سلمت الحكومة الفرنسية كل الامتيازات للشركة الملكية الأفريقية، واتسع نشاط المؤسسات لتجارة الحبوب والجلود والشموع والصوف...

هذه الأوضاع الراحبة أسالت لعاب إنكلترا، ولإفساد الصداقة الفرنسية الجزائرية لعرقلة الاقتصاد الفرنسي، دخلت إنكلترا في صراع مع فرنسا لإبعادها والإحلال محلها مستعملة جميع الوسائل. وقد احتدم الصراع الأوروبي على اكتساب مناطق نفوذ في الشمال الإفريقي، واتخذ أبعادا دولية خطيرة بعد رجحان كفة الإنكليز في مصر ضد الفرنسيين سنة 1801م. وكان التقارب الفرنسي الجزائري سببا وراء التحرك الإنكليزي، لأنه شكل خطرا على مصالحها في المتوسط وجب القضاء عليه، ولأنه سيعيق التطلعات الإنكليزية للتسلل للقارة السوداء. كما لجأت إنكلترا لدور تخريبي تحريضي لتأليب السكان على الحكومة العثمانية لتقاربها مع الفرنسيين.

وقد تمكنت إنكلترا من ذلك سنة 1806م، لكنها لم تستغل المؤسسات استغلالا مباشرا، بل تركت الحرية فيها لجميع التجار ما عدا الفرنسيين. ثم كان مؤتمر فيينا وحملة إكسموث سنة 1816م، فتغيرت الأوضاع لصالح فرنسا، وألقت السلطات الجزائرية القبض على جميع الرعايا الإنكليز، فاسترجعت فرنسا امتيازاتها سنة 1817م. وستظل في حوزتها إلى أن يصدر الداي سنة 1826م، بيانا يسمح لجميع الأمم بصيد المرجان الجزائري. وهذا الإجراء من الأسباب الرئيسية التي نتج عنها حصار الجزائر سنة 1827م. إن قطع العلاقات التجارية التقليدية بين الإيالة الجزائرية وفرنسا بعد استقرار النظام الإمبراطوري لنابليون بونابرت، وتعويض هذا الطرف بالطرف الإنكليزي سيتبع ذلك التنافس بين الدولتين الرأسماليتين بعد اتفاقيات سنة 1815م من المعطيات التي ستخلف الفوضى في التجارة الخارجية للجزائر وتحرم الاقتصاد من الأسواق العادية، وهو ما يسمح بالتدهور الاقتصادي وخطر الضغط في ميدان الضرائب، فيلحق ذلك الضرر بالسكان المشتتين تحت سلطة الدايات، وهو ما سيدفع إلى تعدد النزاعات الداخلية، وما ينتج عن ذلك من مظاهر الوهن في الحكم.

هشاشة العلاقات مع المغرب الأقصى (السلطان سليمان) ومع تونس (حمودة باشا):

من الأسباب الخارجية للثورات تشجيع الجارتين للمناوئين والمعادين من الجزائريين للحكام العثمانيين. فسلطين المغرب الأقصى عملوا على الإقلال من هيبة الإيالة، وتمكنوا من استمالة أغلب

زعماء ثورات القرن 19م. أما تونس فموقفها المساند للثورات كان رد فعل انتقامي على تدخلات حكام الجزائر في الشؤون الداخلية لتونس، وتشجيعهم للصراعات الأسرية لاكتساب حلفاء والحصول على امتيازات. وقد توطدت العلاقات بين الجارتين ضد حكام الجزائر، وتوحيد الجهود شجع الفوضى والاضطرابات داخل الجزائر.

المغرب الأقصى:

ذلك أن سلاطين المغرب الأقصى تخلوا في القرنين 18م و19م عن المواجهة المباشرة مع حكام الجزائر، وهو تغيير في أسلوب تعاملهم معهم، وأحدث شكلا مغايرا تمثل في تدعيم الطرقيين، وتحريضهم على إثارة القلاقل في الجزائر، ونجحت إلى حد ما هذه السياسة في زعزعة الحكم بالجزائر بعد الثورات التي اندلعت في أرجاء الجزائر في مطلع القرن 19م. إذ كثيرا ما شجع ملوك المغرب الأقصى عملاءهم من مشايخ الطرق الصوفية المناهضين لحكام الجزائر، كدراوة والتجانية، فأمدوهم بأموال طائلة للاستمرار في الشغب، وشق عصى الطاعة ضد العثمانيين. وكان لدسائس السلاطين يد في الثورة والفتن التي عرفت الجزائر في نهاية القرن 18م وبداية 19م.

مولاي سليمان (1792م-1822م):

قاوم المغرب الأقصى منذ البداية وبإصرار سعي العثمانيين للسيطرة عليه، وأصبح ينظر للجزائر على أنها خطر جاثم عليه يجب تقاذه، ومنه التآمر مع أي كان ولو كان مسيحيا (الإسبان). كما أن للمغرب الأقصى أطماع قديمة في غرب الجزائر بصفة خاصة، فقد كانت السياسة السعدية منذ القرن 16م ترمي إلى إبعاد الخطر العثماني، والتوسع على حسابه في نواحي تلمسان. وقد انتهج هذه السياسة المعادية للوجود العثماني في الجزائر أيضا السلاطين العلويين، ولم يكفوا عن تدخلاتهم إلا بعد تيقنهم من استحالة تحقيق أي انتصار ضد عثمانيين الجزائر.

وكانت السياسة الدينية المغربية، على عهد كل من مولاي سليمان وخليفته مولاي عبد الرحمان (1822-1859م)، قائمة على دفع مرابط ضد مرابط، طريقة صوفية ضد أخرى، فاختراروا درقاوة في الشمال ثم التجانية في الجنوب، التي كان لها أتباع في الهضاب العليا، وانتشرت زواياها من فاس لتلمسان حتى تونس مروراً بالوحدات والقصور بوادي ريغ، حتى باي تونس كان من أتباعها، وكل زواياها كان يربطها بريد ينقل لإخوان الجزائر والأتباع المحليين مؤامرات فاس وتونس.

كما أُرُمت فتنة درقاوة العلاقات بين الجزائر والمغرب الأقصى، حتى أن باي وهران بعث للسultan مولاي سليمان يطلب منه أن يبعث شيخ الدرقاوية ليعيد الثوار لطاعة المخزن. علما أن الدرقاوية لقيت تشجيعا من مولاي سليمان الذي قَرَّب رجال الدين والشرفاء، فكان انتشار أتباع الطرق الصوفية بالمغرب الأقصى وغرب الجزائر بمثابة حصن يحمي سياسة السلاطين العلويين من خطر العثمانيين. لكن سلطان المغرب الأقصى أدرك في النهاية أنه لم يكن في وضع يسمح له بمحاربة العثمانيين، فأثر التخلي عن

مشروعه، ونصح الشيخ العربي الدرقاوي بصرف النظر (انظر المحاضرة الرابعة). واضطر هذا للتوصل من موقف تابعه، ابن الشريف الدرقاوي، مقدم تلمسان.

إن موقف مولاي سليمان وتحريض باي تونس لابن الأحرش، محاولة لإلحاق أضرار جسيمة بالجزائر، ولزعزعة النظام السياسي فيها، لكن ما كانت المحاولة لتفلح إلا إذا وجدت صدى متجاوبا معها من الداخل، بعبارة أخرى كان الجزائريون مرهقين لحد استعدادهم للثورة ضد الطغمة العسكرية التي، بعد أن فشلت في مهمتها، راحت تقوم بدور الدركي في الداخل، مما أضاف لهذا التذمر الشعبي معارضة المجموعات الدينية والعلمية من زوايا وشيوخ وطلاب، وحتى قضاة ومفتيين.

تونس:

أما تونس فقد اعتبرت الجزائر إقليما تابعا لها بحكم أنها هي التي طردت الإسبان منها وضمته إلى الدولة العثمانية سنة 1574م. وعلى هذا الأساس كانت الجزائر تحاول باستمرار أن تجعل هذه التبعية حقيقة ملموسة، لكن تونس رفضت ذلك معتبرة أنها تتبع رأسا للأستانة. وأكثر من هذا كانت لتونس أطماع في إقليم قسنطينة موروثه من العهد الحفصي. وقد بادر مراد باي الثالث التونسي (1698-1702م)، سنة 1701م، بالهجوم على قسنطينة ومحاصرتها خمسة شهور بتأييد من حاكم إيالة طرابلس، ولم يتراجع إلا بعد انهزامه بالعلمة أمام محلة الجزائر، واستيلاء باي قسنطينة على عتاده ومدافعه، ما اضطر خلفه إبراهيم الشريف التونسي (1702-1705م) من عقد صلح مع حاكم الجزائر سنة 1702م.

حمودة باشا (1782م-1814م):

لقد آوت الجزائر الأخوين علي باي ومحمد باي التونسيين، بعد مقتل والدهما علي باشا في حوادث ولدي حسين باي (1705-1735م) في تونس سنة 1746م. وبمساعدهتهما ومددهما بالذخائر، بالغ حكام الجزائر في التسلط على حكام تونس لحد التضيق على اقتصاديات البلد والتحكم في حكامها، فأعلن حمودة باشا امتناعه عن أداء الضريبة التي تم الاتفاق على قيمتها منذ وقعة سمنجة بين الجزائر وتونس سنة 1735م، وزاد على ذلك بإيوائه أحد العصاة ضد الحكومة الجزائرية الحاج مصطفى إنكليز (1797-1803م)، باي قسنطينة المعزول سنة 1803م، وطرد جميع الجزائريين المقيمين بتونس. ولما بعث الداوي من يستخلص الضريبة ويفك الأسرى الجزائريين، امتنع حمودة باشا وأعلن نقض المعاهدة، وتحرك إنكليز باي المعزول من تونس لقسنطينة في جانفي 1807م للاستيلاء عليها، لكنه انهزم، واستولى أهل الجزائر على ذخائره وأسروا عددا من جنده في ماي من نفس السنة.

ثم بعث حمودة باشا جيشا آخر في نفس السنة انتصر فيه التوانسة لخيانة وقعت في قيادة الجيش الجزائري. وحدثت مؤامرات بقسنطينة إلى أن تمكن أحمد شاوش القبائلي (1808م) الذي كان لاجئا بزواوة، من تنصيب نفسه بايا، لكن الداوي تمكن منه عندما كان زاحفا على الجزائر، وجهاز جيشا لتأديب حمودة باشا، لكنه تراجع لما شاهده من كثرة الجيش التونسي. ووقع الصلح بين الطرفين في نوفمبر

1808م، لكن الحاج علي الشريف داي (1809م-1815م) نقض المعاهدة فاستؤنفت الحرب. غير أن القلاقل التي عاشتها الجزائر جعلت الجيش الجزائري ينسحب من تونس. وتدخل السلطان العثماني لإنهاء حالة الحرب سنة 1817م. وأسفرت المفاوضات بين الطرفين على اتفاقية مؤاخاة وصلاح دائم مستمر، ورد الجزائريون ما كان احتلوه من التراب التونسي إلى أهله، وكان ذلك يوم 20 مارس 1821م. لهذا يعتبر دور تونس والمغرب الأقصى مساندا للثوار ضد حكام الجزائر، وذلك بمددهم بالدعم الروحي والمادي.

استحواذ اليهود على النفوذ داخل السلطة:

من الأسباب الداخلية للثورات الدور الكبير والخطير الذي أدته الطائفة اليهودية في تخريب الاقتصاد "الوطني" واستنزاف موارده. وازدياد نفوذ هذه الطائفة أدى لاستنكار وسخط القبائل بلغ نبرته في ثورات قادها السكان ضد أفراد هذه الطائفة.

لقد كان النهب والاستنزاف لخيرات البلاد في شكل امتيازات، وشجع الدايات والبايات ذلك، بعد أن وجدوا فيه مصدر للربح والثروة، التي كانوا يستخدمونها في استتباب الأمن والمحافظة على النظام وزيادة ثرواتهم، لهذا سلّموا شؤون الإيالة لهيئات ومؤسسات أجنبية، وعلى رأسها الشركة اليهودية. وكان نتيجة الاحتراز من الكراغلة أن وضع الحكام العثمانيون ثقتهم في اليهود لأنهم لا يخشون منهم الاستيلاء على الحكم. وبإبعاد العثمانيين للكراغلة ولسكان الجزائر فقد وضعوا ثقتهم في اليهود، وارتبطوا معهم من أجل المصلحة، فجمع اليهود في ظل الظروف غير المستقرة أموالا طائلة، وذلك لنصائح الغدر التي كان يسديها اليهود، والتي ساعدت على أن يتزايد الطغيان ويبلغ منتهاه.

لقد احتكر الفرنسيون التجارة الخارجية مدة طويلة، ولما تظن بايات قسنطينة لأهمية الأرباح التي تدرها التجارة، تعاطوها مباشرة، أو سمحوا للتجار الأجانب بمزاولتها في الشرق الجزائري مقابل منافع وإتاوات مختلفة. وكان أخطر منافس لفرنسا في هذه التجارة هم اليهود، بما لهم من نفوذ لدى دايات الجزائر وبعض بايات الشرق، وبما لهم من اطلاع على لغة السكان وعاداتهم وتقاليدهم من جهة، وممارستهم لتجارة القوافل واحتكارهم طريقها الممتدة بين الجزائر وقسنطينة، إلى جانب كثرة الصلات التي كانت تربطهم بالبيوت التجارية في أوروبا، ومدن تجارية مشهورة في شرق المتوسط (بيزة، جنوة، البندقية). بدأ ذلك عندما استقرت عائلات يهودية من ليفورن بالجزائر منذ القرن 18م (أسرة بوجناح (اشتهر منها نفتالي) وأسرة ابن زقوط (بن زهوت) بكري (اشتهر منها يعقوب))، ووجهت نشاطها نحو أوروبا. ركزت نشاطها بالشرق الجزائري منافسة بذلك الشركة الملكية الأفريقية، وتمكنت من الاستئثار برعاية الدايات بابا حسن (1791م-1798م) وابن أخته الداوي مصطفى (1798م-1805م)، وذلك لأن عيونهم كانت منتشرة في أنحاء البلاد تزودهم بجميع المعلومات المتعلقة بتحركات القبائل والبايات. كما أن الحكام لم يكونوا يخشون من اليهود الاستيلاء على الحكم لاحتقار السكان لهم. ويفضل هذه الثقة جمع هؤلاء

اليهود أموالاً طائلة، ونقلوا نشاطهم لمختلف موانئ الشرق لازدهار التجارة به. وأصبح نفتالي مستشاراً لدى الداي حسن، حظي بالسطوة والسلطان، وعرف كيف يستفيد من منصبه.

وقد تمكن اليهوديان من تحقيق بعض مآربهما على إثر تعيين صنيعتهم مصطفى (ما كلفه حياته عندما تحالف ضده التجار الفرنسيون عندما رفض بيع الحبوب للشركة الإفريقية بالقالة امتثالاً لأمر الداي)، باي التيطري سابقاً، بايا لقسنطينة (1794م-1798م)، ثم حينما استسلمت لهما الوكالة الإفريقية (الفرنسية) سنة 1795م، وصارت تلجأ إليهم للقيام بسائر أنواع نشاطها، لتسلم من مهاجمة المهاجرين الفرنسيين أنصار النظام القديم (النظام الملكي)، ولتحمي بضائعها من الإسبان والإنكليز. وأخيراً تنازلت الشركة الملكية الإفريقية للشركة اليهودية عن مينائي القل وجيجل في أكتوبر 1795م، وكان الباي شجعهم على التركيز في مينائي عنابة وستورة، أهم معاقل الشركات الفرنسية، على الرغم من احتجاجاتها. وبهذا أصبحت التجارة في عهد الدايين حسن ومصطفى في أيدي اليهود، وفي خدمة مصالحهم، لأنهم عرفوا كيف يستفيدون من الخلافات الدولية، واستطاعوا كسب عدداً من الشخصيات ذات الوزن الثقيل، سواء بواسطة الرشوة أو بتقديم خدمات، إضافة لمهارتهم في تسويق أسوأ البضائع ومخادعة رجال الجمارك. وأصبح بوجناح يفاوض باسم الجزائر مع ممثلي تلك الدول، يسالم من يشاء ويعلن الحرب ضد من أراد محاربة نفوذه التجاري. كما كان يتعامل مباشرة مع جميع قناصل البلدان الأجنبية ويفي دائماً بما يعد. وقد ساعد الداي مصطفى اليهود في الحصول على كثير من الامتيازات، ما خولهم التصرف في تسيير الاقتصاد الجزائري.

ازداد نفوذ اليهود وسيطرتهم على الاقتصاد الجزائري أواخر العهد العثماني، إذ أصبحوا أصحاب السلطة بفضل ثروتهم وازدهار تجارتهم التي مارسوها بدعم من السلطة الحاكمة، بعد أن أوكل لهم الدايات مهمة الإشراف على المدفوعات الخارجية وتسييرها، وتزايد نفوذ اليهود عندما منح الداي مصطفى سنة 1799م اليهوديان بكري (بوخريص) وبوشناق حق احتكار الخشب واستغلال الغابات، وتحكموا في أسعار الحطب ما أثار المحتطين ورفضوا بيعها، ما أثر على بناء السفن. وأصبح اليهوديان بكري وبوشناق (بوجناح) يتصرفان في الشؤون الداخلية والخارجية للجزائر بكل حرية، وبوشناق كان الحاكم الفعلي للإيالة، حيث كان يعين من يشاء في الوظائف الحكومية ويحدد قيمة الضرائب وأسعار السلع.

لقد استطاعت شركة بكري وبوجناح، بفضل ما قدمه مُسيرها للدائيات من معلومات تتعلق بشؤون الإيالة في الداخل والخارج، والهدايا الثمينة والمساعدات المالية التي كانوا يوزعونها بحكمة على كل من يمكن استغلاله في جميع المستويات، ونظراً لوضعهم الاجتماعي الذي كان لا يسمح لهم بالاستيلاء على مناصب الحكم، استطاعوا، مع بعض الدايات، أن يحرزوا على سلطة واسعة لم يسبق لأحد من الأقليات أن حصل عليها، وأن يسخروها لخدمة مصالحهم غير مبالين بأي خسارة للجزائر.

إن هذه السياسة التي انتهجها العثمانيون أواخر عهدهم أثرت على الأوضاع الاقتصادية، وانعكاساتها على المجتمع كانت سلبية ما وفر الأجواء لقيام التمردات والثورات عليهم. وكانت آثارها وخيمة على الجميع حيث تلاشت الروابط بين الحكام والرعية وفقدت الثقة وقل الأمن واشتكى الناس من ظلم الحكام وانحرافهم.

وأكثر من هذا عندما ضربت المجاعة البلاد سنة 1805م، كانت شركة بكري-بوجناح ترسل الحبوب الجزائرية لفرنسا، ما أغضب المليشيا المتذمرة من تصرفات اليهود، فقتل أحد عناصرها نفتالي. ورغم محاولات الداوي مصطفى تهدئة المليشيا بوعده طرد جميع اليهود من الجزائر، وحجز سائر ممتلكات بوجناح، غير أن المليشيا قتلته. لكن تمكن بكري من التقرب من الداوي الجديد أحمد خوجة (1805م-1806م و1808 حسب الجيلالي).

كما عمل الحكام على الاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب، وتسخير الفلاحين لإنتاج كميات كبيرة من المحاصيل لتصديرها إلى الخارج، عن طريق وكلاء ومتعاملين معهم من كبار التجار اليهود وبعض الشركات الأوروبية. وأدت هذه السياسة (احتكار الإنتاج وتسخير الفلاحين) إلى اضطراب في الإنتاج وانخفاض في أسعار الحبوب، التي كان يشتريها البايك من الفلاحين بسعر 8،80 قرش للصاع، ويعيد بيعها للمحتكرين الأجانب بـ: 26،30 قرشا سنة 1808م. نتج عن هذا الاحتكار في فترات الجفاف والمجاعات زيادة في بؤس وشقاء الفلاحين، ودفعت بالحكام أحيانا لاستيراد كميات كبيرة من الحبوب بأسعار مرتفعة من الخارج لتغطية استهلاك مدينة الجزائر على الخصوص.

لهذه الأسباب كان الشعور السائد هو العداء ضد الحكم "التركي" الإقطاعي الذي لم يدخل تحت سيطرته أولئك المستفيدون منه، مثل أهل المخزن والأعزال وغيرهم. كما كان الحكم يُلام على ربط علاقات مع الكفار وتقضيل التجار الأجانب ورجال الأعمال من اليهود على حساب المسلمين الجزائريين، إضافة لفرض الضرائب الشرعية عليهم، وهو ما يخالف القرآن مع عدم المساواة بين الأفراد في الجماعة الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع:

إضافة للقائمة المذكورة في المحاضرة الأولى:

ابن عبد القادر مسلم: أنيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

ابن عثمان حمدان خوجة: المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، طبعة 2، دار الحكمة، الجزائر، 2015.

برنيان أندري ونوشي أندري ولاكوست إيف: الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها، تعريب: إسطنبولي رابح ومنصف عاشور وتقاضي مراد، تمهيد: جان دريش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، عن طبعة المطبوعات الجامعية، باريس، 1960.

بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر، جزء 1-2: الجزائر القديمة والوسيطة والحديثة، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

الزهار أحمد: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تحقيق: أحمد توفيق المدني، الطبعة 2، SNED، 1980.

سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

السلامي أحمد: الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، جزء 4، حقوق الطبع للمؤلف، المطبعة البهية المصرية، مصر، 1895م/1312هـ.

سماتي محفوظ: الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة: محمد صغير بناني وعبد العزيز بوشعيب، دار النشر دحلب، الجزائر، 2007.

شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926- 1246هـ/1519-1830م)، دار الكتاب العربي للطباعة، النشر، التوزيع والترجمة، الجزائر، 2009.

العنتري محمد صالح: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مرجعة وتقديم وتعليق: يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

الغربي الغالي: الثورات الشعبية في الجزائر أثناء العهد التركي، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف محمد خير فارس، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم التاريخ، مكتب الخنساء، 1984-1985.

الميلي مبارك بن محمد الهلالي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

Cour Auguste : L'établissement des dynasties des chérifs au Maroc et leurs rivalités avec les Turcs de la régence d'Alger 1509-1830, Ernest Leroux Editeur, Paris, 1904.

Grammont. H. D. De: « Correspondance des consuls d'Alger », in Revue Africaine, 1888, O.P.U, Alger, 1985.

ثالثا: أهم الثورات:

1) ثورات ما قبل القرن 19م

أة/ بعارسية صباح

1) ثورات ما قبل القرن 19م:

أول ردود الفعل ضد العثمانيين جاء من أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية في البلاد (الأمراء، الولاة، والقواد وأصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي) في العهد السابق للوجود العثماني بالجزائر، وذلك خشية أن يفقدوا مصالحهم السياسية والاقتصادية. فقد أضر تحالف العثمانيين مع رجال الدين والعامّة بمصالح بعض الأمراء والولاة والقواد الكبار، ما تسبب في ثورة بعض هؤلاء الأعيان.

1.1) ثورات القرن 16م:

محاولة سليم التومي، حاكم مدينة الجزائر، استعادة نفوذه على مدينة الجزائر ما أدى لمقتله على يد عروج (1516 أو 1517م).

نقمة الأمراء الزيانيين في تلمسان ومقتل إسحاق وأخيه عروج (1518م). كذلك ثورة قلعة بني عباس على البايلاي صالح رايس (1552-1556م)، بسبب قسمته غير العادلة لغنائم حملته على تقرت وورقلة، ما أغضب سلطان بني عباس الذي صاحبه في الحملة ثم ثار عليه. كذلك ثورة المحال أو سويد بين شلف وتنس ومينا. وثورة بوطريق بنواحي مليانة. وفتنة قسنطينة سنة 1567م، وثورة يحي الأوراسي (نهاية القرن 16م/ حوالي سنة 1600م) بالأوراس.

2.1) ثورات القرن 17م:

ثورات الكراغلة :

احتل الكراغلة المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي، وساعدهم على ذلك صلتهم بالعثمانيين الأتراك وعلاقتهم الخاصة بالجزائريين، ما سمح لهم بتأليف فئة وسطى ميسورة الحال، تمارس التجارة وتشغل بالمهن وتستثمر الملكيات الزراعية بالفحوص، وأحيانا تشغل بوظائف إدارية متوسطة الأهمية.

ثورة سنة 1629م/1630م:

تخوف الأتراك العثمانيون من تكاثر الكراغلة الذين أصبحوا مع نهاية القرن 16م يقدر بنصف عدد "الأتراك"، وتزايد هذا التخوف من الكراغلة عندما بدأوا يكتسبون أهمية خاصة، وتطلع بعض منهم إلى نيل الامتيازات والمشاركة في الحكم. وهذا ما دفع الحكام العثمانيون إلى الاحتراز منهم، والحيلولة دون توليهم الوظائف السامية في الجيش والإدارة. وبذلك توترت العلاقة بين العناصر العثمانية والكراغلة ابتداء

من سنة 1596م، واشتد التنافس حتى انتهى سنة 1629م إلى الصدام المسلح عندما حاولوا الحد من نفوذ "الأتراك"، والسيطرة على مقاليد الحكم بالاعتماد على عناصر زواوة العاملة بالجيش. لكن تقطن "الأتراك" إلى خطتهم، وتجسس بعض أفراد جماعة البرانية من بني ميزاب عليهم بحصن الإمبراطور خارج مدينة الجزائر لفائدة "الأتراك"، أدى إلى القضاء على تمردهم يوم 12 ماي 1629م، ولقى الكثير منهم مصرعهم. ويضيف الجيلالي أنه في سنة 1629م اتحد الكراغلة مع الرياس ضد الحكومة المركزية وأوقدوا النار في خزينة البارود، فانفجرت ومات جراء ذلك ستة آلاف نسمة، وتهدم ما يقرب من خمسمائة منزل، ورغم ذلك لم تسجل أي نتيجة.

وحسب حمدان خوجة حدثت الثورة سنة 1630م، عندما فكرت طائفة من الكراغلة للاستيلاء على الحكم وطردهم آبائهم "الأتراك"، الذين كانوا يترأسونهم، فاجتمعوا في برج مولاي حسن Fort l'Empereur بالعاصمة، وكان "الأتراك" على علم بهذه الدسيسة إلا أنهم تظاهروا بالتغافل لإفساد الخطة المدبرة ضدهم، فاتفقوا مع عدد من عمال بني ميزاب على أن يلبسوهم لباس النساء، وأن يبعثوهم لمكان اجتماع الكراغلة لإحباط مؤامرتهم. ولما وصلت جماعة بني ميزاب لمدخل البرج متظاهرة للكراغلة أنها جماعة من النساء مهانة محتقرة من طرف "الأتراك" باعتدائهم عليها، أذنوا لهم بالدخول إلى البرج، فأظهرت الجماعة سلاحها وهجمت على الكراغلة بمساعدة "أتراك" آخرين كانوا يحرسونها من وراء، فباعت مؤامرة الكراغلة بالفشل.

وكان رد فعل الإنكشارية سريعا، وتمكنوا من السيطرة على الأوضاع، وطردهم الكراغلة من مدينة الجزائر، منهم من استقر بوادي الزيتون (الأخضرية) وأسسوا قبيلة الزواتنة (بعد أن صودرت أملاكهم وثوراتهم، وبقوا هناك يشتغلون بالفلاحة، لا يختلطون بغيرهم من السكان)، ومنهم من استقر بضواحي زمورة في بايلك قسنطينة، ومنهم من التحق بمنطقة القبائل الجبلية، التي كان أهلها في حرب ضد الحكومة آنذاك. بقي الكراغلة هناك يرتقبون الفرصة للإغارة على الإنكشارية ثانية. أما دالفين Delphin فيذكر أنه تم طرد الكراغلة من مدينة الجزائر في ماي 1629م، وآخر دفعة منهم كان في مارس 1630م.

ثورة الكراغلة سنة 1633م:

استغل الكراغلة ثورة الإنكشارية على حسين باشا (1627-1633م) لعجزه عن دفع مرتبات الجنود، فتسللوا خفية إلى مدينة الجزائر، محاولين محاصرة قلعة القصبة التي تشرف على المدينة، جرت معركة مع الإنكشاريين تسببت في انفجار مخزن البارود ما خلف خسائر بشرية ومادية معتبرة، ثم رجع الكراغلة إلى مقر إقامتهم بالأرياف بعد فشلهم. وانتهى الأمر بسيطرة العليج علي بتشيني، رئيس الطائفة على السلطة، الذي كان ذو ميول استقلالية وصاهر سلطان كوكو لتقوية مركزه ونفوذه.

النتائج:

بعد الثورة لم يطرد "الأتراك" ذريتهم الكراغلة من البلاد، لكنهم قرروا عدم السماح لهم بشغل مناصب سامية، وعزل كل من كان يشغل منهم وظيفة حساسة في ذلك الحين، وهكذا كل كرغلي يصل للدرجة السابعة يعزلونه لكي لا يترقى إلى رتبة فوقها. وبهذه الطريقة لم يكن لأي واحد منهم شغل المناصب السامية في الحكومة، وهكذا لا يمكن لأي كرغلي أن يشغل منصبا في الديوان أو أن يكون عضوا في حاشية الباشا، إذ ترجمان الحكومة باللغات الأجنبية وكتاب الحكومة ومراقب أوقاف مكة والمدينة يجب أن يكون تركيا خالصا.

فشلت الثورة لاكتشافها قبل نضوجها. وقد مثلت محاولة فئة اجتماعية الاستيلاء على السلطة، لأن الكراغلة كانوا يرون أنفسهم أحق بالسلطة من العثمانيين القادمين من الأناضول، ومن "شذاذ الآفاق" الطامعين في حكم الجزائر. والثورة كانت سياسية اقتصادية اجتماعية. وكان لفشلها عواقب هامة، فقد جعلت العثمانيين يزدادون حذرا من الكراغلة، ويتشبهون أكثر بالسلطة دفاعا عن مصالحهم الشخصية والطبقية كفئة غريبة عن المجتمع. ومنذ هذه الثورة توجس "الأتراك" خيفة من الكراغلة، فأصبح هؤلاء مراقبين من أولئك خشية تواطئهم مع وجهاء القبائل وأعيان البدو للاستيلاء على الحكم، حتى أصبحوا يسرعون إلى تفريق جمع الكراغلة ونفي رؤسائهم بمجرد أدنى شك فيهم.

بعد ثورة سنة 1633م طرد الإنكشاريون الكراغلة من كل مناصب الدولة، كما لم يسمح لهم بالاستمرار في سلك الجندية، إذ كانوا يُعزلون بمجرد وصولهم لمرتبة ضابط. رغم هذا ظلوا يتقاضون رواتبهم من الحكومة، خوفا من إثارة سخطهم. ورغم انتصار "الأتراك" فإن الثورة أضعفت جانبهم ومكنت طائفة الرياس من تدعيم موقفها بزعامة علي بتشيني.

أدى اضطهاد الكراغلة وإبعادهم عن أي وظيفة في جهاز الدولة إلى إحداث القطيعة النهائية بين الكراغلة و"الأتراك"، ولم تستطع المحاولات المتعددة من بعض الحكام وضع حد لهذا العداء وإزالة القطيعة، وذلك لمعاداة الضباط "الأتراك" لمثل هذا التنازل المخل بامتيازاتهم، بل سارعوا إثر القضاء على ثورة تلمسان في عهد محمد بكير باشا (1755-1766م) إلى سن قوانين تحدد وضعية الكراغلة، وتنص على حرمانهم من الالتحاق بالجيش، مع الإبقاء على العناصر التي التحقت بالجيش قبل هذه القوانين المعروفة بعهد الأمان. لكن الظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية أبطلت مع مرور الوقت مفعول هذه الوثيقة التي وافق عليها الديوان وأقرها قادة الجيش، فسمح لبعض الكراغلة بالالتحاق بالفرق العاملة في الجيش بالأرياف والمدن الداخلية، وأفردوا لهم دفتر وسجلات خاصة بهم، وعملوا على تكوين فرقة خاصة بهم، وحتى لا يزاحموا "الأتراك" في امتيازاتهم أنقصت الجرايات المخصصة للجنود الكراغلة إلى حوالي النصف بالنسبة إلى أجرة الجنود "الأتراك".

ثورة الشرق الجزائري (1637-1643م) إثر حادثة الباستيون:

هددت الوجود العثماني في الشرق الجزائري، حيث امتدت من الزاب لحدود تونس حتى تخوم دار السلطان. وسقط خلالها كثير من العسكريين العثمانيين.

أسبابها:

لم يكن مراد باي الشرق (1622-1647م) يجهل الدسائس التي يحيكها الأجانب والمتعاونون المحليون معهم من بايلكه، ولذلك تجند لمقاومتهم، سواء في منطقة القالة وعنابة أو في الحنانشة بالشرق أو الذواودة في الجنوب، وكان أخطر ما واجهه ثورة ابن الصخري، شيخ العرب في جنوب البايك، التي امتدت بعد ذلك لتشمل كل البايك.

كان سكان ناحية القالة وبونة بعمالة قسنطينة منتفعين بالمعاملات التجارية التي كانت بالمنشآت التجارية الساحلية، فراجت الحركة الاقتصادية بين السكان والأجانب، ولما دمرت الحكومة المركزية تلك المنشآت بسبب الخلاف والنزاع بين الشركات الفرنسية والجنوبية، وأمر الديوان علي بتشيدي بتدميرها ومصادرة أموالها سنة 1637م، نقصت عن السكان الموارد والمداخيل، وامتنعوا عن دفع اللزمة للباي مراد، معلنين ثورتهم برئاسة شيخ العرب بوعكاز ابن الصخري.

الثورة: استدعى مراد باي يوم 17 جوان 1637م إلى معسكره، قرب مدينة قسنطينة، محمد الصخري بوعكاز العلوي الهلالي، وابنه وستة من أعيان العرب، وأوقفهم وحاكمهم بواسطة مجلس الديوان، فحكم عليهم بالإعدام، وأعدمهم حالا بتهمة تعاونهم مع الأعداء، وعلق رؤوسهم في قسنطينة. ذلك أن الباي أراد وأمل أن يتوصل بذلك إلى تدعيم نفوذه، لكن العكس هو الذي حدث، فلم يمر عام واحد على المجزرة حتى ثارت قبائل الأحرار لتهديم الباستيون الذي كان يتاجر معهم، ورفضت دفع الضرائب، ورفعت السلاح بقيادة خالد بن ناصر الحناشي، الذي كان يتاجر مع الباستيون، وكان نفوذه بوطن قسنطينة وعنابة والسحرات بلاده. لديه 5 آلاف فارس، منهم ألف تدربوا بالنار على الخيل.

وفي نفس الوقت وجد أحمد بن الصخري بن بوعكاز أن الوقت قد حان للانتقام لأخيه، فأثار سكان الجنوب، وسار على رأسهم متوجها لقسنطينة، حيث التقت قواته مع قوات خالد الصغير، وانتشرت الثورة كالنار في الهشيم من ميلة لغاية قسنطينة. وامتدت إلى الزيبان والصحراء وعنابة.

خرب الثوار كل الحقول المجاورة لقسنطينة والمساكن وقتل الكثير، ونشبت معارك كثيرة سالت فيها الدماء أنهارا، وانعدم الأمن واختل النظام وعمت الفوضى كل الإقليم، وتعرض الباي لهزيمة ساحقة في معركة فيجل قرب سطيف، واضطر للهرب رغم النجذات التي أرسلها له الباشا من العاصمة مرتين. فوسط الآغا يحي شيخ أولاد عزام ليصلح ذات البين، وتم الاتفاق على أن يدفع الذواودة والحنانشة ضريبة اللزمة على أن تُعاد مراكز صيد المرجان الفرنسية لعملها، على أساس أنها مصدر مهم للنشاط التجاري الخارجي في البايك. وكان تهديم الباستيون حتى يحول الحكام دون تواطؤ شيوخ بعض القبائل المتعاملين

مع التجار الأجانب، مثل عشائر الحناشنة التي أعلنت الثورة، وطالبت بإعادة بناء الحصن، ما اضطر
الداي إلى السماح بإعادة تشييد الباستيون سنة 1640م، حتى يتمكن من القضاء على الثورة وإخمادها.

ولم تلبث الحكومة حينئذ في منح امتيازات جديدة لشركة فرنسية مرسيلية، صرحت فيها للشركة
بإقامة منشآت لحماية أموالها وأفرادها. وكان في الجيش الذي أرسله الباشا من العاصمة فرقة من زواوة،
حاربت ضد ابن الصخري، لكنها حوصرت في جبال القبائل، وكادت تُباد لنفاذ الماء والأكل، فتدخل
مرابط المنطقة لإنقاذ الجيش، الذي اضطر للنزول عند شروط الثوار، وهي:

- عدم مطالبة السلطة بالضرائب السابقة.

- العودة لمدينة الجزائر دون الالتفات للوراء.

- السماح بإعادة بناء الباستيون، لتعود العمليات التجارية والمال، حتى تتمكن القبائل من دفع
الضريبة.

- إصدار عفو عام للКраغلة، وعودتهم لمدينة الجزائر مع منحهم مناصب عالية كانوا حُرِّموا منها.
وهذا يعني أن نفوذ الأحرار وابن الصخري وصل حتى أقصى غرب البايك، وأنه كان مدافعا على سكان
القبائل، وأن تهديم الباستيون تسبب في مشاكل لسكان المنطقة.

وعاد الجيش للجزائر وعلى رأسه المراتب، معلنا أن من يتعرض له فهو عدو الله ورسوله. لكن جزاء
هذا المراتب بعد وصوله للجزائر كان جزاء سنمار، حيث رفض الديوان الاعتراف بالاتفاق. وبقيت المنطقة
الجنوبية والغربية للبايك لعدة سنوات تحت حكم أحمد بن الصخري، وبقيت المنطقة عاشت فوضى الفرقاء
وتنافسهم.

وكان عدم احترام العثمانيين هذا الاتفاق استئناف سكان جرجرة حمل السلاح. هذه الهزائم أدت إلى
تمرد الجيش العثماني على حمزة آغا خوجة وإعدامه. وفي سنة 1640م تضاعفت ثورة القبائل وأصبحت
تهدد مدينة الجزائر نفسها (فليسة، وهي ثورتها الأولى، لأن تحطيم الباستيون كان له آثار سلبية على
الحياة المعيشية لسكان المنطقة، باعتبار الطريق السلطاني يمر عبر أراضيها. وهي السنة التي عين فيها
حسين باشا (1639-1640م) بعد انتهاء عهده سابقه علي باشا (1637-1639م)، لكنه مات
بالتاعون، فخلفه أبو جمال يوسف باشا (1640-1642م) - عهده ثانياً - الأولى كانت في نفس السنة
دامت 40 يوما)، الذي خرج على رأس قوة بنفسه للشرق سنة 1641م.

وبسبب الثورة عدل يوسف باشا عن إعلان الجهاد ضد الإسبان في وهران، وحضر بنفسه لحرب
الثوار، مقيما سنة كاملة في قسنطينة وتوجه منها إلى الزيبان، ولكن الثورة استمرت. وقد جند يوسف باشا
كل الوسائل للقضاء عليها، كمكاتبته (سنة 1641م لمرابط بونة محمد ساسي البوني) لأهل الرأي والعلماء
وطلب مساعدتهم، وتهديد المنشقين بالويل والثبور. لكنه رجع بعد عام منكسرا، فتمردت المليشيا عليه
وخلفه محمد بورصالي باشا (1642-1644م). ثم خرج لنفس السبب ثانياً أبو جمال يوسف نحو الشرق
في عهده الثالثة (1647م-1650م). وتمكن من القضاء على الثورة، لكن في المناطق الخاضعة فقط.

وحسب مرسية Mercier انتهت الثورة في عهد فرحات باي (1647-1652م) بن مراد باي، السابق ذكره، وعادت المعاملات التجارية. حيث حمل الباي سنة 1653م الدنوش للجزائر، وهي الضرائب التي دفعها كبار الشيوخ.

ثورة قبيلة فليسة (1767-1773م):

تكررت ثورات فليسة طيلة القرن 16م و17م واستمرت أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م، وأدت إلى انطواء الأرياف على نفسها وانقطاع طريق قسنطينة، بل وتعرضت مدينة الجزائر إلى الحصار وقطع التموين.

يقع جبل فليسة بسفح جبل بوزقزة، قرب ثنية بني عائشة. كان أهل هذه الناحية بمعزل عن السلطة العثمانية، ولا يمثلون لأوامر الحكام. قاتلهم الداوي سنة 1767م، فهزموه إلى أن بلغ أذاهم أبواب العاصمة، ما تسبب في انتشار مجاعة رهيبة في البلاد، فشن عليهم الداوي هجوما في سبع فرق من الجيش النظامي، وشدد عليهم الخناق، فخضعوا لرؤسائهم المنقادين للسلطة العثمانية، لكن ذلك كان بعد سبع سنوات مضت، وكلها فتن.

ووصف الزهار أهل فليسة بأنهم جهلة لا يعرفون من الإسلام إلا الشهادتين، لكن فيهم من كان يتبع الكتاب والسنة. ويقول أن الأمير (الداوي) "بعث لهم محلة سنة 1767م، لكنهم هزموا المحلة الأولى والثانية، إلى أن بعث لهم سبع أمحال، وصعد الجند لبعض جبلهم، ومات خلق كثير من الجانبين. عند ذلك طلبوا الأمان، وتعهّدوا بدفع الزكاة والأعشار كل سنة" (الزهار: مذكرات ...، ص 28).

وتفصيل ذلك أن الداوي أرسل، سنة 1767م جيشا بقيادة الأغا لكنه هُزم وفقد 300 من المقاتلين، فقتله الداوي واستخلفه بخوجة الخيل. وكان الثوار اختاروا لقيادتهم المرابط سيد أحمد أوسعدي، وأرسلت المنطقة الممتدة بين دلس، جيجل وسطيف مقاتلين له.

وكانت حملة ثانية سنة 1768م بقيادة خوجة الخيل بـ4000 يولداش و10000 جندي من التيطري، وعزز باي قسنطينة أحمد (القلي) (1756-1771م) هذا الهجوم بسيره نحو سطيف، لكن مُني بهزيمة، ولاحق الثوار فلول الجيش النظامي إلى أبواب العاصمة، ثم انتشروا في المتيجة وأراضي الساحل يقطعون الطرق وينهبون قوافل القمح، ما تسبب في انتشار مجاعة رهيبة. وكان ذلك مثار سخط تسبب في ست محاولات لاغتيال الداوي.

وأرسل الداوي قوة أخرى سنة 1769م، وأصدر أوامره بمنع توغل العساكر في الجبال، والاكتفاء باحتلال الموقع ومحاصرة الثوار، ما تسبب في قطع التموين عنهم، فانتشر في صفوفهم (فليسة ومعاينة) الجوع، ودب بينهم الخلاف، خاصة بعد أن انظم للثوار الأسرى المحررين بموجب الاتفاقية بين الجزائر وإسبانيا، حيث عند عودتهم وجدوا أملاكهم ونسائهم للغير، بحكم أن إسبانيا كانت لا تطلق سراح أي أسير مسلم قبل هذه الاتفاقية، فكانت أموالهم تورث على أساس أنهم متوفين.

وفي شهر جويلية 1772م طلب سكان جبال البليدة ويسر السلم، بعد أن تعبوا من الصراعات الداخلية. وذكر فايسات Vayssettes أن الباي القلي خرج في محلة لزواوة، بطلب من المرابط الحسين الورثاني لأن بعض علماء الدين حرّموا توريث البنات من طرف آبائهم ما أدى لثورة. في النهاية رد الباي أهل فليسة (منطقة القبائل الغربية) الذين حضروا لمقاتلته، لكن الخسائر كانت كبيرة، فقد قُتل ثلاثة أرباع جيشه، وقُتل أشجع مقاتليه، وهو الآغا وشيخ العرب (ابن قانة) وشيخ بلزمة فرحات بن علي. وفي سنة 1799م تم الصلح بين محمد بن كانون، قايد سباو ومبعوث الداوي، وبين الحاج محمد بن زعمون، شيخ فليسة، حيث اعترف أهل فليسة برضوخهم للعثمانيين مع احتفاظهم بامتيازاتهم، وحصلوا على تخفيض بالنصف للضرائب.

ثورة أولاد نايل (الحضنة) سنة 1772م:

كانت صحراء بايلك الشرق في ثورة، وعلى رأسها قبيلة أولاد نايل، وتمتد أرضهم بين مسيلة وبوسعادة والأغواط وجلفة العصيان (كذا) (الزهار: مذكرات ...، ص 52). قتلوا باي التيطري سفطة عندما خرج لمقاتلتهم فهزموه، وقتل في إحدى خرجاته ضد أولاد سيدي أحمد، وهم فرع من أولاد نايل. وهذا ما أخاف خلفائه من البايات، ولم يهاجموا المنطقة لعدة سنوات. وتمكن منهم صالح (1771-1791م) باي الشرق، فأرغمهم على الطاعة، سنة 1773م، وأرسل للداوي 60 رأسا و 400 من الأذان المقطوعة.

ثورات أخرى:

كما عرف هذا القرن (17م) ثورات أخرى مثل ثورة زواوة (1745م)، ثورة سكان جرجرة (1757م)، حركة طائفة الدرقاوية (1780م)، حركة أوطان الجنوب (1785م)، تمرد شيخ بني جلاب بتقوت (1788م)، ثورة شمالي الأوراس سنة 1797م،...

قائمة المصادر والمراجع:

إضافة لما ذكر من المصادر والمراجع في المحاضرتين السابقتين:

Delphin G. (traduit et annoté par): "Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745, extrait d'une chronique indigène", in Journal asiatique Recueil de mémoires et de notices relatifs aux études orientales, 11^{ème} série, tome 29, avril-juin 1922, Publié par la Société Asiatique, Imprimerie Nationale-Ernest Leroux, Paris, 1922.

Feraud Charles: « Les Harar seigneurs des Hanencha: étude historique sur la province de Constantine », in Revue Africaine, 1874, N° 18, O.P.U, Alger, 1985.

Mercier Ernest: Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830), tome 3, Ernest Leroux, Éditeur, Paris, 1891, sur le site

https://archive.org/details/histoiredelafric03merc_0/page/n8/mode/1up?q=Ze%C3%AFn+ben-Youn%C3%A8s.

Vayssettes E.: « Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517 à 1837 », in Recueil des notices et mémoires de la société archéologique de la province de Constantine, 1^{er} volume de la 2^{ème} série, 1862, 1868, 11^{ème} volume de la collection, L.Arnolet Libraire-Éditeur, Constantine, Bastide Libraire-Éditeur, Alger, Challamel, Aîné, Éditeur, Boulangers, sur le site

<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k5456390n/f321.item>.

ثالثا: أهم الثورات:

(2) ثورات القرن 19م:

أة/ بعارسية صباح

شهدت نهاية القرن 18م بداية انهيار الحكم العثماني بالجزائر، وازدياد رقعة السخط الشعبي. لقد ترتب عن تراجع مداخل الغزو البحري اختلالا ماليا وضغطا على الأرياف، ما سمح بنشوب ثورات أكثر تنظيما وخطورة من الثورات السابقة. والجديد في هذه الثورات هو أن زعماءها وقادتها كانوا من رجال الطرق الصوفية الذين كانوا قبل هذا التاريخ حلفاء للحكام، لهذا اتخذت هذه الثورات صفتها الشعبية الواسعة بمؤازرة هذه الفئة الاجتماعية التي كانت تتمتع بنفوذ روحي ومادي في المجتمع الجزائري. كان تفجر النزاعات في بداية القرن 19م بمنطقة القبائل، وخاصة مع جماعات فليسة وزواوة في جرجرة الذين كانوا حسب العادة مصدر العساكر. وفي ناحية قسنطينة الغربية ومملكة بني عباس التي تولوها أولاد مقران، وفي عنابة خرجت الحنانشة من سلطة الجزائر. وخرج مركز عين ماضي في جنوب الجزائر بسيطرة التجانية على الحكم، وأصبحت مركز إشعاع للطريقة التي هددت في نفوذها نحو الشمال بانتشار زواياها. كما ظهرت في بداية هذا القرن القوى الكبرى في وهران من حيث تشتت الحكم من طرف الزوايا التي كانت لدرقاوة بمساعدة ملوك المغرب الأقصى.

(1.2) ثورة درقاوة:

كانت ثورة وطنية وانتفاضة شعبية، كادت تعصف بالحكم العثماني بالجزائر. ويرى بعض المؤرخين أنها سببا من أسباب انهزام الجزائر أمام الحملة الفرنسية سنة 1830م، للصدع الذي أحدثته بين الحكام والمحكومين، وللدمار الذي خلفته. وقد ثارت هذه الطريقة منذ 1783م إلى 1805م بالغرب الجزائري ثم بالشرق، مع بعض الرحمانية بالقبائل من سنة 1804م إلى سنة 1809م.

ثورة ابن الأحرش سنوات 1804-1807م:

هو من أصل مغربي. عاد من مصر بعد مشاركته المصريين مقاومتهم الفرنسيين خلال حملة نابليون على مصر (1798م). أقام أولا بتونس حيث حرّضه الإنكليز، الذين غمروه بالهدايا، وكذلك باي تونس. ثم دخل قسنطينة، وجمع معلومات عنها لإنشاء حركة لدرقاوة تدعم حركة وهران. قاد ثورة درقاوة بالشرق الجزائري، واتصل بالمرابط المتعصب ابن بركات زعيم أولاد دراج، واستمال المعاضيد وأولاد عيا وأولاد خلوف وأولاد إبراهيم... الذين زودوه بالمقاتلين.

كما تحالف معه الزبوشي، وهو أحد ثوار درقاوة وكان مرابط ميلة. كان مركزه برجاس، وهو مقدم إخوان الرحمانية. وصلت أخبار لباي الشرق عثمان بن الباي محمد الكبير (1803-1804م) أنه تنبأ

للناس بجوائح وكوارث بسبب الوجود العثماني، فما كان على الباي سوى سحب الإعفاء من الضرائب الذي كان للزبوشي، وامتيازات أخرى. فذهب لقسنطينة مطالباً باستعادة امتيازاته التي اعتبرها حقاً إلهياً، لكن دون جدوى. قفل راجعاً لجبال أراس حانقاً.

وفي هذه الأثناء استحوذ ابن الأحرش على قلوب السكان لتوفر عنصر الزعامة في شخصيته؛ فهو مغامر وطموح وداهية، وهو "صاحب الوقت"، وزعم أن دعوته مستجابة، والنصر يتبعه حيثما يتوجه، وبارود عدوه لا يُضره ولا يُصيب أتباعه، بل يرجع لديهم ماء... صدقته قبائل الناحية؛ كأولاد عيدون، وبني مسلم، وبني الخطاب... "كلهم صدقوه ولدعوته أجابوه، وآل معهم بالبهتان وإظهار خوارق البحر لديهم شيئاً فشيئاً إلى أن توجه بهم إلى قسنطينة، قاصداً الاستيلاء عليها"، وزاعماً أنه مأذون بذلك، ومتى يصلها يدخلها بمجرد الدعوة". وذكر العنتري أن "جاء الشريف ومعه كل القبائل كالجراد المنتشر من كون الشريف طمّعهم بكلامه وغرهم بخنقثرته واقترائه قائلاً لهم امشوا معي إلى قسنطينة كي ندخلها فنغنموا أرزاقها ونسكنوا ديارها" (العنتري: مجاعات قسنطينة، ص 29).

دون أن ننسى استعداد السكان للثورة بسبب تصرفات بعض الحكام لسياستهم المالية المجحفة. وما ساعده على اكتساب تأييد القبائل لدعوته، واستعدادها للسير معه وثقتها فيه، هو استقراره بجيجل، بمحارب سيدي الزيتوني لتفقيه الناس، وتأسيسه بعد ذلك زاوية ببني فرقان لتلقين الصبية القرآن وتعليم الطلبة مبادئ الفقه، ثم قيامه بعد ذلك بمحاربة النصارى. سلّح عدة سفن بميناء جيجل، وأرسلها لتعقب البواخر الفرنسية التي اعتادت التردد على سواحل القل وجيجل للصيد والتجارة، حيث في سنة 1803م استولت إحدى سفنه على سفينة فرنسية تابعة لشركة القالة، وتوجه بها أتباعه إلى ناحية وادي الزهور حيث كان يقيم، ما دعم موقفه، وزاد من التفاف الناس حوله.

وعندما تقطعت حكومة الداوي لخطورته أرسلت أربع سفن إلى مرسى الزيتون لتهدة القبائل والقبض عليه، لكن إخلاص القبائل له حال دون ذلك، ما اضطر البحارة للعودة للجزائر دون طائل. فزاد تهاطل الناس عليه، وراح يحكي بطولاته بمصر، وتتبأ بأحداث عظيمة، وقال أنه صديق الإنكليز الذين أخرجوا الفرنسيين من مصر. وجهز نفسه للجهاد لدرجة أن الحامية العثمانية بالمنطقة هربت ليلاً، ثم تبعها نوبة القل. وأصبح ابن الأحرش الحاكم الوحيد بجيجل، وكلف بحمايتها الكرغلي أحمد بن درنالي، وذهب هو لمحاربة الفرنسيين بحراً في جوان 1804م. نجاحاته وعنفه وغرابته منحوه نفوذ بالمنطقة.

فتجراً وهاجم قسنطينة، غير أن سكان المدينة ردوا الهجوم بقيادة شيخ البلد الفكون، وهرب ابن الأحرش بعد جرح في فخذه، وتناهي أخبار لأتباعه أن الباي اقترب من المدينة (كان في محلة لجمع الضرائب)، ولحقت خيالة الباي بالهاريين، وقتلتهم لدرجة أن القبائل بقت شهراً دون أن يجرأ أحداً منها على النزول لدفن ذويه. وكتب الباي عثمان للبasha عن أحداث محاصرة قسنطينة، وخروجها منتصرة من الحصار، فرد عليه الداوي: "رأسك أو رأس ابن الأحرش"، فكان رأس الباي.

بعد فشل ابن الأحرش أمام أسوار قسنطينة وإصابته بجروح، بدأ الناس يشكّون في عصمته، فبدأت القبائل تنفض من حوله. لكن الأحداث تسارعت عندما هَوّن مرابط بني صبيح، المدعو بغريش على الباي عثمان أمر ابن الأحرش، وأنه يمكن القضاء عليه، فمنحه فرقة من الجند لمحاربته، لكن الفرقة كادت تُباد في مكان "خناق عليهم"، بعد أن اجتمع عليهم السكان، وأدرك الجنود أن المرابط كاد لهم فقتلوه. وبقوا محاصرين من طرف القبائل، وصمدوا إلى أن لحق بهم عثمان باي لإنقاذهم، لكن حصانه كَبى به في وادي الزهور. وحقق الزبوشي الوعد الذي قطعه بقتل الباي عندما كَبى به جواده، ولم يكتف بذلك بل قطع رأس الباي، وبعثه لابن الأحرش الذي كان عند بني فرقان. أما جثة الباي فبقيت في العراء خمسة أيام إلى أن دفنتها مجموعة من أولاد عواط، من عشيرة العرابية، عندما رأوا في السماء شهابا محترقا، فاعتقدوا أنه غضب من الله لما حل بالباي. وتقول رواية أخرى أن بعض الناس رأوا ضياء في مكان مقتلهم فاعتقدوا في صلاحه، وسارعوا لبناء مسجد صغير على ضريحه.

لم يستمر الزبوشي مع ابن الأحرش حيث انفصل عنه، فانهزم هذا وهرب. ما يؤكد أن الزبوشي ثار لينتقم من الباي الذي سحب منه الامتيازات، في منطقة لم تنتشر فيها الدرقاوية، وليس للإطاحة بالنظام القائم.

ارتاع الداوي عندما وصله خبر مقتل عثمان باي سنة 1804م، فأرسل جيشا، وعين عبد الله بن إسماعيل خوجة بايا على الشرق (1804-1806م)، ولحق هذا بابن الأحرش إلى نواحي ميله وهزمه، وشاع أنه مات. لكنه ظهر بعد أسابيع بجموع غفيرة وحاصر بجاية، ولولا تدخل آل المقراني لاحتلها. كما رفض سكان جيجل تسليم حليف ابن الأحرش، الكرغلي ابن درنالي لقايد حملة الباي الذي اكتفى بحرق سفينته.

وكان الباي طلب من أولاد مقران، أسياد مجانة، محاربة المتمردين، وأرسل قوة عثمانية لمساندتها، وقتل ابن الأحرش سنة 1807م. وهناك رواية أخرى مفادها أن ابن الأحرش التحق بابن الشريف الدرقاوي في الغرب، وحضر معه معركة جديوية و"بقي في معيشه إلى أن اندس له من قتله من أصحابه، ويدفنه ملك المغرب بفاس". ثم ظهر الشريف آخر ادعى أنه قريب ابن الأحرش، واتصل بالمرباط مولاي الشقفة من بني يدر بجيجل، وخطط هذا للاستيلاء على مدينة جيجل، لكن الشريف تذرّع أن الوقت لم يحن بعد. في حين كلف الباشا حاج علي بن خليل (1805-1809م) المرابط محمد أمقران بمهمة القضاء على الشريف الدعي، فبعث هذا رجلين من عائلته، تعقباه وقطعا رأسه وعادا بها وبحصانه لسي أمقران، الذي احتفظ بالحصان وبعث بالرأس للباشا، الذي كافأه بالهدايا وبـ500 فرنك لكلا الرجلين.

واختُلف في ثورة ابن الأحرش؛ فمن قائل أنها ردا مغاربيا على الصعوبات التي أثارها أتباع الرحمانية بتحريض من الجزائري، ومن قائل أنها قامت بتحريض من الإنكليز الذين أرادوا خلق مصاعب أمام الداوي مصطفى الذي اتبع سياسة مشايعة لفرنسا. ورأى البعض فيها انفجارا عنيفا لاستياء عام شجعه الشيوخ الدينيون الذين لعبوا دورا بارزا في قيادة العمليات العسكرية.

ثورة درقاوة (ابن الشريف) سنوات 1805 - 1816:

ثورة ابن الشريف الفلتي ضد بايات الغرب منذ سنة 1802م استمرت سنوات، وأحدثت خرابا في المنطقة، واضطرابا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا في الإيالة. وفي هذه الثورة ألف أبو راس الناصر رسالته المفقودة "درء الشقاوة في أخبار الدرقاوة".

ابن الشريف الدرقاوي: هو عبد القادر بن الشريف الفلتي، من قبيلة أولاد بليل (فرندة)، تنسب إليه ثورة درقاوة بالغرب. درس بزاوية القيطنة على محي الدين، والد الأمير، ثم التحق بالمغرب الأقصى واتصل بشيخ الطريقة الدرقاوية العربي الدرقاوي (توفي سنة 1823م)، بزاويته ببوبريج من بني زروال. وابن الشريف هو مقدم الدرقاوية بالجزائر.

وخلال إقامته عند شيخه البوبريجي، زعم له أن العثمانيين بالجزائر كفار؛ لا يصومون ولا يصلون، ولا يقومون بأمر الدين ولا يعلمون مبادئه، ويظلمون الناس ويحتقرونهم، ويهينون العلماء والأولياء... وصورهم له في صورة كفار مارقين أنذال ظلمة، وطلب منه الإذن لمحاربتهم، فصدقه وأذن له في إعلان الحرب عليهم بكل الوسائل وقال له: "انصرهم والله ينصرك".

فعاد للجزائر وأخذ يُجند الناس، وأنشأ الزوايا بسهولة غريس وجبال بني شقران، لكنه اصطدم بشيخه محي الدين (ذكر محمد بن عبد القادر أن ابن الشريف لما "عاد من فاس تكلم بحضرة شيخه محي الدين بما يوجب تأديبه شرعا فأدبه بالسياط واستتابه") حيث منطقة نفوذه، ولحقته إهانات منه، فتوجه للصحراء لدى قبائل شافع والمهاجرة وحميان والهضاب العليا كالأحرار. واصطدم الدرقاوي مع الباي مصطفى بن عبد الله منزالي (1802-1805م) في فرطاسة (1804م) (تقع بمعسكر، جنوب غليزان نحو تاهرت)، وانتصر ولم ينج الباي إلا بنثره الدراهم على الطريق فانشغل الثوار عنه بجمعها، وتمكن من التراجع لوهران، ثم تبعه الثوار وحاصروه. وفي هذه المعركة قُتل أحمد بن هطال (كاتب الباي). قال الشاعر الشعبي أبو علام بن الطيب السجراوي، في موقعة فرطاسة:

يوم ان فرعهم ابن الشريف أوجاو	ذوك اتراك الكرسي دهر فاتو رهبة
قالوا الأجواد على حرمانا تركاو	انعقد غاشي الأحرار (قبيلة) عقد امحبة
في فرطاسة شاو انهار واتلاقو	بالسيف أو نار المشط أو دق الحربة
ما لهيه أو من عيطا اعقيد افناروا...	

بعث الداوي مستشاره علي آغا لقتال ابن الشريف، فتعرض له السكان، ومنعوه ورود الماء في وادي الشلف، وكاد يهلك مع جيشه عطشا لولا تدخل شيخ العطاف الذي استجار به، ولم يتمكن من العودة للجزائر إلا بعد دفعه المال. وكان الدرقاوي، بعد معركة فرطاسة دخل معسكر كأمرير، ثم نادى القبائل للجهاد بالغرب، وجمع الضرائب لحسابه.

وحوصر الباي بوهران، وانقطعت الطرق، ووقع الغلاء في الحبوب بالمدن (5 دورو للصاع من القمح) (الدورو: عملة من الفضة، فوق الريال.)، وأصبح القمح يصل بحرا. فعزل الباشا الباي منزالي،

وعين بدله محمد المقلش بن محمد الكبير (1805م-1809م)، وقد سبقته سمعة أبيه. دخل وهران بحرا، فأزال الحصار على المدينة، الذي دام ثمانية أشهر، وأجزل العطاء، وجهاز محلة، ونادى مناديه أن من أتى برأس يأخذ 10 سلطانية (السلطاني: عملة من الذهب دون الدينار). ف وقعت قتالات ومات خلق كثير، و"اجتمعت رؤوس بني آدم مثل الجبال" على قول الزهار. عندما تمادى الباى المقلش بالقتل، ما زاد في نفوذه، تخوف الديوان وقرر التخلص منه، فأعدم خنقا بتهمة استغلال الثورة للانتقام من شيوخ الدين، ومصادرة أموال الرعية لصالح خزانته.

استقر الأمر بعاصمة البايك، وليس بكامله، لهذا اتبع الباى بوكابوس (1809-1813م)، الذي خلف المقلش، سياسة دموية تجاه أنصار درقاوة؛ فقد ذكر الزياني أن الباى بوكابوس اشتغل خلال سنوات حكمه "بمطاردة الدرقاوي، وقطع آثاره ومعالمه حتى أن من حسد أحدا وشى عنده، واتهمه بمحبة الدرقاوي، فإنه ينتقم منه فورا، وصار مهما ظهر بأحد من درقاوة بادر للانتقام منه بأي نوع شاءه، ولا يقبل فيه شفاعة شفيح. وابتدع قتلا لم يبتدعه أحد من الملوك قبله؛ فمنهم من يأمر بإخراجه للسوق ودق أعضائه حيا شيئا فشيئا بالمعاول إلى أن يموت بانفضاع، ومنهم من يأمر باقتلاع عينيه ويتركه أعمى من حينه، ومنهم من يأمر بذبحه أو بقطع رأسه أو بخنقه أو بقره أو شنقه".

كما ثار صهر الدرقاوي بوترفاس بتأييد قبيلة الترة، وهزمهم الباى رغم هلاك معظم جيشه بسبب سوء الأحوال الجوية (تساقط الثلوج). وأضاف كور Cour أن الباى مال لسلطان المغرب الأقصى مولاي سليمان، وانقلب على الباشا الذي تمكن منه بمحلة من الجزائر، وأعدمه بعد أن سلخ رأسه حيا.

واختلفت الروايات حول نهاية ابن الشريف، فمن قائل أن الباى المقلش صاهر قبيلة الحشم المنشقة عن العثمانيين، فخذلت ابن الشريف الذي فر بأهله إلى تلمسان، ثم لجبال بني زناسن بالمغرب الأقصى، حيث أقام حتى وفاته. وفي رواية أخرى، أنه خلال أربع سنوات من القتال الدامي، تمكن المقلش من قتل ابن الشريف، بعد تعذيبه. وفي رواية ثالثة قضى بوكابوس باي على ابن الشريف نهائيا سنة 1809م. وذكر كور أن الباى طارد الدرقاوي حتى اليعقوبية، أين مال له مرابطيها، ثم تتبعه للصحراء حيث رفضت القبائل استقباله خوفا من الباى، فلجأ لعين ماضي، لكن السكان لفضوه، فعاد لبني زناسن.

لقد هزت هذه الثورة حكم العثمانيين بالجزائر، وكادت تعصف بهم، لولا السياسة التي اتبعها الحكام في التفريق بين الأنصار والأتباع من أكبر القبائل. كذلك ابن الشريف أقام صرحه على كذبة أن الحكام كفار يجوز قتالهم، لكن عندما انتبه شيخه العربي الدرقاوي لكذبه تخلى عنه. ففي رواية أن العربي الدرقاوي، شيخ الطريقة، بعد حضوره لوهران، خلال الحصار، أدرك أن مقدمه تلاعب به، وأنه استدعاه ليطلب مساعدة سلطان المغرب الأقصى، وتبرأ منه بعد أن اكتشف كذبه وتزويره ضد العثمانيين؛ مثل أنهم كفار ولا يصومون، بينما شهد وسمع أذان الفجر، وشاهد الناس يتوجهون للصلاة، فعاد بعد أن استرجع "الحجاب" منه (أعطاه إياه عندما استأذنه لقتال العثمانيين) وتبرأ منه، ومذ ذاك لم يعرف ابن الشريف الدرقاوي انتصارا واحدا.

ويرى فيلالي مختار أن العربي الدرقاوي، وتبعاً لمبادئ الطريقة التي تدعو للسلم والابتعاد عن الاضطرابات والمشاركة في الثورات ضد الحكام، بعث سنة 1805م الرسائل والمبعوثين لخليفته ابن الشريف ليرده عن موقفه، لكنه لم يستمع له. أما عبد الرحمان الجيلالي في تاريخ الجزائر، جزء 3، فيرى أن العربي الدرقاوي بعد أن جاء للجزائر، وأطلع ابن الشريف على ما لحق أتباعه من الحيف والإجحاف، انقلب وشجع ابن الشريف، وأزم العلاقات بين الجزائر والمغرب الأقصى، خاصة وأن السلطان المغربي كان بعثه، بطلب من الجزائر، ليرد ابن الشريف عن ما كان عليه. لقد كانت ثورة ابن الشريف نابعة من الواقع الجزائري، وكان هدفها هو تغيير الأوضاع السائدة في البلاد، والقضاء على سلطة البايلك.

(2.2) ثورات منطقة جرجرة سنوات 1804م، 1810م، 1823م:

تدخلت أحداث هذه الثورة مع ثورة ابن الأحرش بعد مقتل عثمان باي سنة 1804م. وعندما كانت قسنطينة محاصرة من طرف الجيش التونسي، وبعد هروب حسين باي الشرق بن صالح باي (1806-1808م) من القوات التونسية سنة 1807م، أرسل الداوي جيشاً لقسنطينة لكن اعترضه أهل جبال فليسة الثائرين وقطعوا عليه الطريق، ما اضطر آغا الصبايحية للتفاوض مع أهل فليسة. وحدث الاتفاق وانظم أهل فليسة للجيش، وساروا جميعاً لفك الحصار على قسنطينة. كما ثارت فليسة بين سنوات 1810م و1815م مع قبائل البابور والتيطري.

وكانت نتيجة ثورة فليسة سنة 1815م رضوخها قسراً لجنود الداوي، وألزمها هذا الأخير بمغرم سنوي يبلغ 900 فرنكا (500 بوجو) بعملة ذلك العصر، وذلك نهاية سنة 1816م، باتفاق زعيمها الحاج محمد بن زعمون مع "الترك" الذين خرجوا في حملة لمنطقة القبائل. وهو اتفاق سيدوم أكثر من سابقه. كما ثارت قشتولة وبني صدقة (برج بوغني) سنة 1818م، حيث استسلمت الحامية العثمانية لبرج بوغني الذي هُدم بعد سبعة أيام من الحصار. وحمى مرابطو المنطقة أفراد الحامية. وأعاد يحي آغا بناء البرج سنة 1823م.

وفي سنة 1823م، ثار سكان المناطق المحيطة ببجاية، واحتل بنو عباس البيبان، ولم يتمكن القايد المحلي، ابن كانون من إجلائهم منها إلا بصعوبة. لكن الثورة استمرت في وادي الساحل، وحاول يحي آغا أن يلحق بني عباس درساً قاسياً، فأضرم النار في كل شيء اعترض طريقه إلى قلعة بني عباس. لكن هذا لم يمنع بني عباس من الثورة مجدداً سنة 1826م. ووصل ثوار بني عباس لبجاية، وقتلوا قائد المدينة ورجاله. استفاد يحي آغا من المراتب ابن علي الشريف، الذي أعطاه بغال ومساعدات. فذهب يحي آغا وحده لزعيم الثوار وطلب منه وقف القتال بطريقة راقية.

(3.2) ثورة بوسعادة وفليسة سنة 1814م: عن ثورة فليسة انظر ثورات منطقة جرجرة.

أحداث بوسعادة وأولاد ماضي:

حاول جعفر باي التيطري (1813م-1815م)، نهاية سنة 1813م، إخضاع عصيان أهل الأغواط، الذي امتد بين سطيف والمدينة وبوسعادة وناحياتها فأخفق، لأن سكان الأغواط تحصنوا في مدينتهم، وأسروا مجموعة من العثمانيين، بعد أن دعوهم للضيقة، ثم هددوا الباي بقتلهم إذا لم يرجع الإبل التي أخذها. في النهاية قبل الباي، وأخذ فقط حق ضيقة الباي (10 آلاف بوجو)، وعاد للمدينة. وفي حملته على أولاد ماضي بالحضنة، انهزم وعاد مدحورا لعاصمته، بعد أن خسر 22 من الزينطوط (جنود) الذين خرجوا معه من أصل الخمسين، وهرب من بقي حيا للمدينة. فانتشرت الثورة من واد الساحل لبوسعادة، ومن برج بوعريرج للمدينة، ما شجع عمر آغا على انتزاع أمر من الداوي لقتل نعمان باي الشرق (1811-1814م) لفشله في قمع الثوار. فاستدعي نعمان باي لمحاربة الثوار بالحضنة، وخرج عمر آغا من العاصمة بقوة عسكرية متجها لبوسعادة لنفس الغرض، وتمكن من المرور على مضيق بني عائشة ويسر، أين تعرضت مقدمة هذه القوة، بقيادة محمد بن كانون، لهجوم من فليسة، وبعد مقاومة مميّنة تمكنت المقدمة من اللجوء لبرج منايل، حيث تمكن بن كانون من جمع قوة جديدة رد بها فليسة، ثم حضر عمر آغا وحل الموقف، وتمكن من عبور المنطقة من بني خلفون. التقت فرقة الشرق وفرقة العاصمة في بوسعادة، وقاتلت كل منها على حدى، وقد عطل الثلج الأمر. بعد انتهاء المعارك أمر الآغا بقتل الباي، ودفن بزاوية سيدي بوجلمين بمسيلة سنة 1814م، وخلفه تشاركر الباي (1814م-1818م)، وهو الذي دس على نعمان باي عند الداوي ما تسبب في قتله، وألبسه الآغا القفطان في مسيلة. ولم تتطفى غمار هذه الثورة حتى تضافرت عليها قوات مدينة الجزائر ووهران وشارك فيها الداوي بنفسه.

4.2 الثورة التجانية بعين ماضي سنوات 1816-1827م:

كان أحمد التجاني قد أسس طريقته سنة 1781م بعين ماضي. كان عابدا، صاحب طريق (صوفي)، وله مريدون وأتباع. ولما شاع أمره، في وطنه عين ماضي، تهاطل عليه المسافرون بهداياهم، وبعد استقرار ببوسمغون، بعد قلق وتجوّال، حسب تعبير أبو القاسم سعد الله (حملة محمد الكبير باي على عين ماضي سنة 1785م، وفرضه ضريبة على المدينة، ثم حملة ابنه عثمان سنة 1787م على نفس المدينة)، هرب التجاني إلى بوسمغون، واكتفى الباي بفرض ضريبة قيمتها 17000 بوجو. خاف التجاني مكائد السلطة الزمنية، بعد ملاحقة بايات وهران له وتنغيصهم عليه، فاتجه بأهله إلى فاس سنة 1796م، ورحب به السلطان سليمان، وأحضره مجلسه، وأعطاه دارا كبيرة، وخصص له راتبا. واشتكى التجاني من "جور الترك وظلمهم"، وظل هناك إلى وفاته سنة 1815م. وعاد ابنا التجاني، محمد الكبير ومحمد الصغير، للجزائر بعد وفاة والدهما.

وبعد القضاء على الثورة الدرقاوية، لم يعد للدرقاويين أي نفوذ في الجزائر، فاستغل سلطان المغرب الأقصى مولاي عبد الرحمان (1822-1859م) أصحاب الطريقة التجانية، ونتيجة لتحريضهم أخذت

قبائل بابور وجرجرة تنمرّد باستمرار، فاستخدم الحكام العنف حتى سنة 1826م. وخرج يحي آغا لمحاربة التجاني في شتاء 1818-1819م، وشارك في الحملة باي الغرب، لكن دون طائل. ذلك أن الطريقة التجانية عرفت ازدهارا بعد عودة ولدي الشيخ أحمد التجاني إلى عين ماضي، غير أن بعض المنشقين، الذين طردهم أحمد التجاني من عين ماضي إلى جبل عمور، جنّدوا مقاتلين من العثمانيين، وهاجموا المدينة، وعندما فشلوا طلبوا دعم حسن باي وهران (1817-1831م) الذي حاصر عين ماضي سنة 1820م، فاضطرت الواحة لدفع الأموال (100 ألف بوجو) مقابل تخليه عنها، فاستلم الباي الأموال، ثم قصفها مدة 36 ساعة، دون أن يتمكن من اقتحامها، فانصرف عنها. وفي سنة 1822م حاول باي التيطري مصطفى بومزراق (1819-1830م) اقتحام الواحة دون جدوى، فتحول التجانيون من الدفاع إلى الهجوم.

محمد الكبير التجاني (1827م):

إن خلافة محمد الكبير التجاني لوالده بعد وفاته، وعودته هو وأخيه محمد الصغير وباقي أفراد الأسرة إلى عين ماضي، لمواصلة رسالة أبيهم الدينية والاجتماعية بإشارة منه، هو ما جعل حكام الجزائر غير مرتاحين لهم، ومؤكّد أن إقامتهم بالمغرب الأقصى لها دخل في ذلك، يُضاف إلى ذلك كثرة الوشاة والسعاة. وكان الغرب الوهراني ما زال متأثرا بأحداث ثورة درقاوة، وصار البايات يتخوفون من هذه العائلة، لذلك قاد الباي حسن حملة عسكرية ثانية على عين ماضي سنة 1825م، واتهم التجانيين بالإعداد للثورة على غرار ابن الشريف الدرقاوي، وحاصر عين ماضي شهرا، ثم أبرم صلحا مع الشيخ محمد بن التجاني على أن يلتزم بدفع 20 ألف ريال نقدا للبايالك، و500 ريال كل سنة، فرفع الباي الحصار وعاد لوهران. وكان الحكام يرهبون سطوة محمد الكبير، فبعد عودته من الحج سنة 1824م، وبعد ما لحقه من الباي حسن، ظهر له مقاتلة العثمانيين، فدعا الناس لطاعته، والخروج على السلطة الزمنية، فوافقه أهل النواحي، وتحالف مع حشم غريس "لأنهم أصحاب فتن، فكلما قام ثائر إلا وكانوا أنصاره"، حسب الزهار. وكان استغاثة أولاد هاشم بمحمد الكبير لمقتل 11 من نبلائهم على يد البايالك، وتحالفوا معه للثورة على الباي، لكن الباي حسن تمكن من شراء أهم شيوخ القبيلة، فتخلوا عن التجاني خلال المعركة، إذ تقهقر الحشم ومن رافقهم، عند لقاء الفريقين سنة 1827م، وبقي التجاني مع 300 من أعراب زكور فقط، ربطوا أنفسهم، وقاتلوا حتى قتلوا عن آخرهم. وتمكن حسن باي من محمد الكبير التجاني بعد هذه الخيانة في سهل غريس قرب معسكر، المدينة التي أراد محمد الكبير نزاعها من الإدارة العثمانية، ودفنت جثته هناك، أما رأسه فبعثها الباي إلى الجزائر، وعُلقت بباب جديد. و"لكثرة ما كانوا يخافونه أرسلوا سيفه إلى السلطان العثماني محمود خان (1785-1839م).

بعد ذلك توجه نشاط التجانية نحو الصحراء والسودان. أما محمد الصغير التجاني (1851م) فكان أميل للهدوء، وبقي بعين ماضي بعيدا عن السياسة، واكتفى بالمصالح الدينية للطريقة.

5.2 ثورات النمامشة والأوراس سنوات 1818-1823م:

خرج تشاكر باي الشرق في سنة 1816م في حملة ضد فرعي المقارنة؛ بن قندوز وبورنان، منافسي الفرع الثالث حليف الباي، أولاد الحاج، فهزموه قرب أولاد ماضي، واستولوا على أمتعته. كما انهزم أمام أولاد سيدي عبيد من النمامشة، عندما هاجمهم دون سبب، فقط حتى لا يعود دون غنائم، فأخذ ماشيتهم وإبلهم. لكن النمامشة كانوا أكثر استعدادا منه فهزموه، واضطر لقبول شروطهم التي كان على رأسها الخروج من أرضهم للتو واللحظة. واضطر لإعادة ما تبقى له من غنائم.

وكان النمامشة تمردوا سنة 1822م، في عهد إبراهيم بن علي الكريتلي (تولى لمدة خمسة أشهر فقط سنة 1822م) ورفضوا دفع الضرائب، فأخذ لهم الباي 40 ألف رأس غنم، وتمكن من إخضاعهم. لكنهم عادوا للثورة من جديد سنة 1823م. وهي السنة التي ثار فيها أولاد سيدي علي، فهاجم خليفة الباي القبيلة في محلة لرفضها دفع الضريبة، لكن الثوار هزموه وقتلوه مع عدد من الجيش. وفي سنة 1830م رفضت الحنانشة، النمامشة والحراكتة إرسال قوات لمدينة الجزائر مع أحمد باي. وفي الجنوب فرحات بن السعيد، شيخ العرب، كان قد أعلن استقلاله منذ مدة، كما أن فرع من المقرانيين، فعل نفس الأمر، وكذلك شيوخ إقطاعيين آخرين.

قائمة المصادر والمراجع:

إضافة لقائمة المصادر والمراجع في المحاضرات الثلاث السابقة:

العنتري صالح: مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

بوعزيز يحي: الدور الديني والسياسي للطرق الصوفية بالجزائر، ضمن موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر، جزء 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004

الزياني محمد بن يوسف: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق: المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

سعيدوني: "ثورة ابن الأحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية"، في الثقافة، مجلة تصدرها وزارة الثقافة، الجزائر، السنة 13، العدد 78، ديسمبر 1983.

عبد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، الطبعة 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

فيلاي مختار: نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني، دار الفن القرافيكي للطباعة والنشر، باتنة، د.ت.

وأحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

المزاري الآغا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، تحقيق ودراسة: يحي بوعزيز، جزء 1، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

Delpech Adrien : « Résumé historique sur le soulèvement des Derkaoua de la province d'Oran d'après la chronique d'El-Mossellem Ben Med Bach Deftar du bey Hassen de 1800 a 1813 (Hég 1215 a 1228), in Revue Africaine, 1874, O.P.U, Alger, 1985.

Féraud Charles: « Les chérifs kabyles de 1804 et 1809 dans la province de Constantine », in Revue Africaine, 1869, O.P.U, Alger, 1985.

Feraud C. : « Zebouchi et Osman bey », in Revue. Africaine, 1862, O.P.U, Alger, 1985

Larement Ricardo Rene: Islam and the politics of resistance in Algeria 1783-1992, Africa World Press, Asmara, Eritria, 2000.

Rinn L.: Marabouts et khouans : Etude sur l'islam en Algérie, Adolphe Jourdan libraire-éditeur, Alger, 1884.

رابعاً: انعكاسات هذه الثورات على البلاد

أه/ بعارسية صباح

إن الاضطرابات التي حدثت في جهاز السلطة واكبها قيام فتن وتمردات. وتبني الفتنة من طرف بعض الطرق الصوفية (الدرقاوية، التجانية) حولها من مجرد حركة تمردية عرضية إلى جرح غائر في جسم المجتمع.

وهناك مؤشرات توحى أن أطرافاً أجنبية كانت لها علاقة بهاته الفتن (ثورة درقاوة والتجانية) التي كانت تغذيها على أمل زعزعة الاستقرار، ومن ناحية أخرى فإن هذه الفتن كانت تعبيراً لأزمة معنوية عميقة داخل المجتمع، وتطرح استفساراً ملحاً: كيف تمكن أشخاص، بعض منهم مغامرين وأفاقين، من جر جحافل من الناس وراءهم من أجل قضايا ذات أهداف مبهمّة؟ وإن كانت الأزمة الاقتصادية قد تُشكل أحد العناصر المفسرة لهاته الأزمة المعنوية.

أسباب فشل الثورات:

ما جمع ثورات ما قبل القرن 19م هو الجهوية والمحدودية، بسبب روح العصبية التي كانت قوية، ما أفقدها عنصر الشمولية وجعلها لا تشكل خطراً كبيراً على خلفاء خير الدين ببروسا، الذين استغلوا الأمر بتغذية هذه الروح، وذلك بزرع التناحر والخلاف بين القبائل، وحافظوا بذلك على أمنهم ووجودهم، حتى نهاية القرن 18م. كما أن أغلبها لم تسع للإطاحة بحكم العثمانيين بالجزائر، خاصة منها ثورات القبائل، بل أملت في تحسين أوضاعها بمعاملة أحسن من طرف الحكام. وكان الغالب عليها العامل الاقتصادي.

كما لم يؤدّ تزعم رجال الدين للثورات، في القرن 19م، إلى تدمير نفوذ البايك، والحد من مظالم الحكام، ولم تُعدّل سياسة وأسلوب الحكام، وسبب ذلك تعدد الطرق الصوفية، وتباين ميولها وانحصار نفوذها في مناطق دون أخرى، وارتباط بعضها بأقطار خارجية.

ويمكن تعداد أسباب فشل الثورات في:

- 1/ الاختلافات بين الطرق الصوفية التي قادت الثورات (التجانية ضد الدرقاوية/الرحمانية ضد الدرقاوية/القادرية (الشيخ محي الدين) ضد الدرقاوية).
- 2/ كانت الثورات عشوائية عفوية وغير منظمة.
- 3/ قمع الحكام (جيش إنكشاري منظم مقابل ثوار غير منظمين) الذي ألحق أضراراً كبيرة بالثوار، وجعل الأنصار يتفرون عنها مخافة القتل والتفكيك ضد قبائلهم. تسحق الدولة الانتفاضة بفضل تجربتها في الحرب مع المؤسسات التي تملك الوسائل وتحتكرها.

4/ سياسة فرق تسد. إذ شجع الحكام العثمانيون التنافس القبلي والصراع العشائري القائم على مبدأ الصف وروح العصبية، حتى تبقى الكلمة الأخيرة لممثلي البابليك، كما كان الشأن في الهضاب العليا القسنطينية، والصحراء. كما دأب الحكام على تقنيت التجمعات القبلية الكبرى التي رأوها تهديدا لنفوذهم، بإخضاع تلك القبائل الكبرى وتنصيب شيوخ موالين لهم عليها، وإذا فشلوا في ذلك يستولون على أراضيها ويرحلون بطون منها إلى مناطق بعيدة، ما أدى لانتفاض كثير من القبائل. علما أنه بعد خروج الإسبان من وهران لم يعد لوجود العثمانيين مبررا، فاستيقظت الأفكار الاستقلالية، ولمقاومتها لزم الاعتماد على الانقسامات، وعلى المرابطين.

5/ سياسة المداينة ومحاولة التقرب لبعض الأسر الإقطاعية والمرابطية المتنفذة بواسطة المصاهرة، مثل باي الغرب بوشلاغم (1686م-1737م) الذي صاهر عددا من العائلات الإقطاعية في الغرب، وزواج أحمد القلي، باي قسنطينة، من أسرة بوعكاز شيخ العرب. كما أغدق الحكام على هذه العائلات الإقطاعية بالأموال والهدايا والهبات والامتيازات، مقابل أن تحافظ على الأمن وتوطيد النفوذ العثماني في مناطقها (عائلة المقراني وقفت في وجه ابن الأحرش).

6/ قمع الحكام للثورات قبل انتشارها، خاصة أن أغلب الثورات اعتمدت على التعبئة الروحية، حيث كانت تخدم بمجرد مقتل زعيمها.

انعكاسات (نتائج) الثورات على البلاد.

إن حدة الثورات المتعددة، في نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م، كانت سببا في إنهاك القوى الحربية للعثمانيين وفي إضعاف الجيش، فلم تعد له تلك الصولة التي كانت في عهد عثمان باشا (1766-1791م) وصالح باي الشرق ومحمد الكبير باي الغرب. والحروب المتواصلة كانت بداية انتكاس مُحرز للقوى الجزائرية التي أخذت تتراجع حتى أقبلت القوات الفرنسية، فلم يستطع أن يقف أمامها رغم الاستماتة.

سياسيا:

رغم عشوائية الثورات وانعدام التنسيق بينها، إلا أنها تطلبت مجهودا عسكريا كبيرا لإخمادها. ووصل الأمر لحد فقدان الحكام السيطرة على الأمن في مدينة الجزائر وضواحيها، فأصبح العثمانيون لا يبتعدون عن مراكز وجودهم إلا برفقة الجنود لحمايتهم.

وكان من نتائج ثورة درقاوة مثلا، هجرة القبائل إلى المغرب الأقصى فرارا من استبداد حكام الجزائر، والسياسة الضريبية وفرض الغرامات التي مورست على القبائل (بني عامر، سكان مدينة تلمسان) التي كان لها ضلع في الثورات انتقاما من الحكام .

كما تزعزع النفوذ العثماني وضعف، ولم يعرف الاستقرار والهدوء حتى سنة 1830م تاريخ سقوطه، لأن هذه الثورات قوّت من روح الاستقلال، فكثرت تمرد القبائل على الحكام، وتطاولت على عمالهم،

ورفضت دفع الضرائب بعد أن سقطت هيبة الحكومة وقوتها في نظر الرعية. ولم يقتصر الأمر على قبائل الرعية فقط، بل تعداها إلى حلفاء العثمانيين القدماء من القبائل المخزنية والأسر الإقطاعية والمشيوخات.

كما مهدت هذه الثورات لسقوط مدينة الجزائر في يد الفرنسيين، بدون مقاومة تُذكر، وذلك لفقدان الثقة بين الحكام والجزائريين، وعمق روح العداء والتنافر بين الطرفين بلغ إحجام السكان عن إنقاذ الأقلية الحاكمة من مصير مشؤوم.

اقتصاديا:

تركزت حملات البايات آثارا سلبية على اقتصاد البلاد، وأدت إلى تحول عدد من السكان إلى البداوة والتنقل، حتى قيل:

يخلي وتزول منه الذخائر وتصير النخلة برحلة

ولا شك تولى الجزائر.

أما الثورات وما تبعها من إجراءات انتقامية من جانب الحكام فأدت إلى اضطراب الحياة الاقتصادية وتدهورها. فالتجارة الداخلية ركدت بسبب عدم استتباب الأمن، وكثرة قطاع الطرق واللصوصية. أما الفلاحة فقد تضررت كثيرا، ما أدى لانتشار المجاعة، كما ظهر جليا زمن ثورة درقاوة، فاخفت المواد الغذائية من الأسواق، وارتفعت أسعار المواد المتوفرة، بسبب الجفاف والمجاعة والجراد، ما دفع بالحكومة لاستيراد الحبوب بعد أن كانت تصديرها. وقد كانت نتيجة مقتل عثمان باي بوادي الزهور سنة 1804م، إتلاف خزائنه وكل ما احتوت عليه محلته من أرزاق ومال...، وهذا أحد الأسباب التي نشأت عنها المجاعة وقلة الحبوب من كثرة الهول واضطراب الرعية بموت الباي، وتشتيت أهل محلته. وقام أهل الأعراس على بعضهم البعض بالنهب والفساد، فانعدمت الحراثة في تلك السنة أيضا في جهات كثيرة، وانفقدت حبوب الزرع بقيام الهول، وعزّ إخراجها، وقلّ من يأتي بها للأسواق مخافة الطرقات.

انعكاسات ثورة درقاوة:

إن فشل ثورة درقاوة لم يكن كاملا، لأنها قطعت شعرة معاوية بين الحاكم والمحكومين، وإن تمكن الحاكم من سحقها في النهاية. وتفسير فشل حركة ابن الأحرش بالشرق الجزائري هو أن العشائر هناك كانت تدين بالولاء لشيخوخا الذين كانوا يستمدون نفوذهم من رجال البايك مقابل امتيازات. وأغلب الريف كان ينتمي للرحمانية المهادنة للحكام والمتعاملة معهم، ومنافسة الرحمانية لابن الأحرش بالشرق جلية، إذ لم ينظم إليه من المرابطين سوى من كان ناقما على الباي عثمان بن محمد الكبير، مثل محمد بن عبد الله الزبوشي وابن بغريش وابن بركات. هذا خلاف الغرب الجزائري الذي تغلغت فيه الدراوية وكسبت

قبائل الرعية، وأصبحت القوة الرئيسية المعادية للعثمانيين. إضافة لقلّة المصادر التي تبرز رأي ابن الأحرش وابن الشريف، وتعبّر عن موقف أتباعهما من السلطة لا تمكّن من الحكم عليهما.

كما أن سلاطين المغرب الأقصى تخلوا في القرنين 18م و19م عن المواجهة المباشرة مع حكام الجزائر، وهو تغيير في أسلوب تعاملهم معهم، وأحدث شكلا مغايرا تمثل في تدعيم الطرفين، وتحريضهم على إثارة الفلاقل في الجزائر، ونجحت إلى حد ما هذه السياسة في زعزعة الحكم بالجزائر بعد الثورات التي اندلعت في أرجاء الجزائر مطلع القرن 19م.

ورغم أن الدرقاوية لقيت تشجيعا من مولاي سليمان الذي قرب رجال الدين والشرفاء، وكان انتشار أتباع الطرق الصوفية بالمغرب الأقصى وغرب الجزائر بمثابة حصن يحمي سياسة السلاطين العلويين من خطر العثمانيين بالجزائر، لكن في نهاية المطاف، لم يكن سلطان المغرب الأقصى في وضع يسمح له بمحاربة العثمانيين، فأثر التخلي عن مشروعه، ونصح الشيخ العربي الدرقاوي بصرف النظر. واضطر هذا للتوصل من موقف تابعه، مقدم تلمسان (ابن الشريف)، على اختلاف الروايات. وبعد استعادة الباي المقلش لمدينة تلمسان في معركة وادي الأحد، ومقتل 600 درقاوي، أعاد سلطان المغرب الأقصى الوفد التلمساني الذي جاء لبيعته مع هدايا، وبعث معه مبعوثا خاصا، حمّله هدايا للباي الذي قبلها. وهكذا تصالح سكان تلمسان من الحضر مع الحامية العثمانية من الكراغلة.

لقد نجح العثمانيون في سحق هذه الثورة بعد جهد كبير، وأصبحت تلمسان بأضرار كبيرة، وهجر قسم كبير من أهلها الجزائر إلى المغرب الأقصى بسبب القحط، الذي زاد في معاناة الناس، وحين طلب باي وهران من مولاي سليمان إعادتهم رفضوا العودة مجيبين: "...نذهب إلى بلاد النصارى ولا نجاور الترك، فنجمع علينا الجوع والقتل...". وذكر السلاوي أن أهل تلمسان وأهل جبالها "كلهم جلوا عن أوطانهم حتى لم يبق لباشا الترك مع من يتكلم فضلا عن أن يتأمر".

إن موقف مولاي سليمان وتحريض باي تونس لابن الأحرش، محاولة لإلحاق أضرار جسيمة بالجزائر، لكن محاولة زعزعة النظام السياسي القائم ما كانت لتفلح إلا إذا وجدت صدى متجاوبا معها من الداخل، بعبارة أخرى: الجزائريون كانوا مرهقين لحد استعدادهم للثورة ضد الطغمة العسكرية التي، بعد أن فشلت في مهمتها، راحت تقوم بدور الدركي في الداخل، مما أضاف لهذا التذمر الشعبي معارضة المجموعات الدينية والعلمية من زوايا وشيوخ وطلاب، وحتى قضاة ومفتيين. كما أن تحول الدرقاوية من التصوف إلى السياسة أضّر بها، لأن الحكومتين الجزائرية والمغربية في نهاية الأمر قد تفاهمتا على كبح جماحها،

ومن نتائجها كذلك تخريب شامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتقتيل أعداد مهولة من الجزائريين، مع استنفاد الطاقات الحربية. ولم تنته في الواقع ثورة درقاوة بالقضاء على ابن الشريف وابن الأحرش، بل انتقلت العدوى وصار البايات يحسبون كل صيحة عليهم ثورة، ففتبعوا آثار أصحاب النفوذ الديني فتمردت الرعية، وصار كثير من المنتسبين لشيوخ الدين يحرضونها على العصيان.

ويمكن القول أن ثورة درقاوة كانت من أسباب انهيار دولة العثمانيين بالجزائر، فقد فقدت السلطة السياسية بسببها ثقة القبائل الموالية لها حتى ضعفت عن مقاومة الفرنسيين. ومات بسببها عشرات الآلاف، وكثير من شيوخ القبائل والنخبة والعلماء، وعدة بايات منهم من قتل، ومنهم من عزل، ومنهم من سجن.

كما أضعفت هذه الثورة نفوذ البايك بالأرياف، وأفنت سكان الريف بإمكانية الثورة على سلطة البايك، ورفض دفع الضرائب والمطالب المخزنية، وعدم الرضوخ للأحكام الجائرة. كما أن انتشار حركة التمرد في القبائل الجبلية عرّض المدن للخطر (المدية، مليانة، شلف...)، وتسبب في اضطراب الاقتصاد بإهمال الفلاحة واختفاء الأقوات، ما أدى لحدوث مجاعة سنة 1804م.

إن ثورة درقاوة هي ثورة شعبية وانتفاضة فلاحية، نتيجة السياسة المالية والتصرفات الجائرة لبعض الحكام، وعبرت عن مدى بؤس وتعاसे الفلاحين، وعن تمسك سكان الأرياف بالإسلام الصوفي المتشرف الزاهد، الذي تدعو إليه الدرقاوية. وهدفت كحركة شعبية لوضع حد لاستنزاف خيرات الريف، وتسخير سكانه لفائدة الامتيازات الأجنبية، والاحتكارات اليهودية الهادفة لتصدير أكبر كمية من الحبوب والمواد الأولية بأسعار زهيدة، بينما المجاعة والأمراض تعصف بالجزائريين.

النتيجة النهائية:

إن الثورات ضد العثمانيين في شرق البلاد ثم في غربها ثم في الوسط، كانت بتدبير بعض كبار أو صغار رجال الطرق الصوفية، وهي مؤشر كبير بيّن أن الوعي بتداعى نظام الحكم، وضرورة تغييره قد ساد جماعات واسعة. والأخطر في الأمر على الحكام، أن هذا الطموح إلى التغيير قد وجد من يعطيه صورة ملموسة، وأن المرشحين للحكم بدل النظام القائم، هم فئة قادرة على التأثير على عواطف الجماهير، وتجنيدها في العمل من أجل مشروع جديد، وهم فئة رجال الدين.

إن عدم الثقة غدت الميزة الرئيسية في العلاقات بين الحكام ورجال الدين (مرابطين وشيوخ طرق)، التي كانت قائمة على التفاهم والاحترام المتبادل. وتردي هذه العلاقات، بين ممثلي الحكومة والمجموعات الدينية، قضى على العنصر الرئيسي، الذي ميّز السلوك في المجتمع الجزائري منذ قرون، وهو عنصر الاعتدال. فدور المرابطين ورجال الثقافة بصفة عامة، وشيوخ الزوايا والطرق الصوفية تجلّى في جميع المستويات: اقتصادية، اجتماعية، عسكرية.. وبدون هذا التفاهم كان ينهار صرح "الدولة". فالزوايا لا يقتصر دورها على الانتماء لناحية أو منطقة معينة، ولكن تهدف إلى ما وراء ذلك، والعلاقات التي نسجها الإخوان (أتباع الطرق) تتجاوز حدود القبيلة أو لون البشرة أو اللغة أو الحدود.

كما أن تدخل الجيران (أحيانا بطلب من الحكام) المغاربة في بايلك الغرب والتوانسة في بايلك الشرق، والذين كانت تربطهم بالقيادات المحلية علاقات قديمة، إما في إطار الزاوية (الدرقاوية مثلا)، وإما بسبب أحلاف قبلية (الحنانشة) لم ينفع التدخل بل زاد الطين بلة.

وكنتيجة لما سبق نشير أن خسارة الطرق الصوفية بالنسبة للعثمانيين في الجزائر خسارة لا تُعوّض، بحيث تركوهم وشأنهم ليصفوا حساباتهم مع الفرنسيين، وعندما كان هؤلاء على وشك الاستيلاء على مدينة الجزائر لم يُسرّع الطريقون كعادتهم للمشاركة في المعركة بكل ثقلهم، كما أن جل القبائل كانت غائبة عن ساحة القتال.

انهارت "الدولة" التاريخية في بلاد المغرب على إثر تضافر عاملين اثنين: الضغط الأجنبي، (العسكري والاقتصادي)، ثم الضعف الذاتي المتزايد الناتج عن قرون من الاستقرار في ظل الانحطاط. حتى سلطة الدولتلي (السلطان العثماني) لم تعم مجموع القطر، وهذا ما صرح به سكان تلمسان في رسالتهم إلى سلطان المغرب الأقصى: "لو صح أن للإمام العثماني في عنقنا بيعة لكان علينا حجة وليس الأمر كذلك، وإنما مجرد الاسم هناك، وعامل الجزائر إنما كان متغلبا وبالدين متلاعبا، فأهلكه الله بظلمه وتطاوله على عباد الله وجوره وفسقه".

هذه ليست كل الأسباب لسقوط "دولة" العثمانيين بالجزائر، إذ لا يجب أن ننسى أن كثير من دول أوروبا تكاثفت مرارا للإطاحة بحاكم الجزائر، منذ القرن 16م، وربما خلاقات الأوروبيين، فيما بينهم، هي التي أخرت الأمر فقط. كما أن حكم الأتراك العثمانيين سار تدريجيا نحو الاضمحلال، ولا يوجد أي دليل على أنه كان ليستمر لو لم يباغته الهجوم الفرنسي (العروي: مجمل تاريخ المغرب، ص 511).

قائمة المراجع:

إضافة لقوائم المصادر والمراجع المذكورة في المحاضرات الأربع السابقة:

مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، جزء 1: العملة والأسعار والمداخل، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009.

هلال عمار: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

Ben Naoumi Ahmed: Politique ou guidance çoufie dans les voies religieuses en Algérie le cas des O.S. Cheikh, in طرائق ورقائق: تصوف ثقافة موسيقى Ou des voies et des voix (soufisme- culture- musique)

ملتقى دولي (تلمسان من 12 إلى 16 نوفمبر 2005)، تنسيق وتقديم: زعيم خنشلاوي، الطبعة الثانية، CNRPAH ، الجزائر، 2006.